جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم التاريخ

التحولات الإجتماعية في الجزائر من 1830 إلى غاية 1871

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العوم الانسانية و الاجتماعية

تخصص: تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية الجزائرية

إعداد الطالبتين : – تومـــــي خيـــــــرة

– بوصوفـي حكيمـــــة

بإشراف : الأستاذ : تونســـي عبد الرحمـان

السنة الجامعية :2020/2019

شكر و عرفان

الفضل و المنة لك وحدك إلهي إذ وفقتنا لإنهاء عملنا هذا ، لك مني جزيل الشكر و الحمد و عظيم الامتنان .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر و العرفان و أرقى معاني التوقير و الاحترام إلى المشرف الفاضل الأستاذ "تونسي عبد الرحمان " و إلى كل من مدنا يد العون من قريب أو بعيد فلهم منا جميعا باقة شكر معبقة بأريج المحبة و المودة و الاحترام

فمن لا يشكر الناس لم يشكر الله

إهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن و سهرت من أجلي الليالي " أمـي " الحبيبة رحمها الله و أسكنها فسيح جناته

إلى أغلى إنسان في الوجود " أبي " الحنون الذي لم يبخل علي بأي شيء لكي يراني فيما أنا عليه الآن

إلى أحبتي و إخوتي و أخواتي

إلى كل أفراد عائلتي دون إستثناء

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي أخذ بيدي طوال مسيرتي العلمية زوجي العزيز " كريم " حفظه الله و إلى كل عائلته الكريمة

و إلى الكتاكيت الصغار " هند " و "وسيم " دون أن أنسى صديقات الدرب " ربيعة " و "مليكة "

و إلى كل طلبة العلوم الإنسانية و الإجتماعية

تومـــي خيــرة

إهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن و سهرت من أجلي الليالي أمي الغالية
" خيـــرة " حفظها الله و أطال عمرها

إلى الذي أشد به دربي أخي العزيز " رشيـد "

إلى توأمي روحي " نصيرة " و " نادية " و أولادهم و بناتهم

إلى كل عائلة بوصوفي

إلى خطيبي " معمـــر " و كل عائلته الكريمة

و إلى أستاذي المشرف " تونسي عبد الرحمان " و إلى كل أساذة
مشواري الدراسي أهدي ثمرة نجاحي

بوصوفـــي كريمـة

المقدمـــــــة

المـقدمـــــــة :

شهد العالم في القرن 18 و 19 تحولات إقتصادية و إجتماعية و سياسية عديدة غيرت مجرى التاريخ و قلبت الأوضاع و غيرت معالم المجتمع و الشعوب و كانت فرنسا أكثر دول العالم تأثرا بهذه التحولات خاصة من الناحية السياسية عند هزيمتها أمام الألمان ، فحدث تغير جذري على نظام حكمها الداخلي فتم الإعلان على الجمهورية الفرنسية الثالثة التي غيرت من سياستها إتجاه مستعمراتها ، حيث قسمتها حسب أهميتها إلى مناطق استراتيجية .

إذا كان الجانب السياسي و العسكري للجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي قد استهلك من طرف الباحثين في أغلب جوانبه ، فإن الجانب الاجتماعي للمجتمع الجزائري لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتقصي وذلك لقلة الدراسات حوله ، ولهذا ارتأينا الخوض في دراسة هذين الجانبين من خلال دراستنا المرحلة الممتدة من 1830 إلى 1871 وعليه جاء عنوان بحثنا على النحو التالي:

" التحولات الاجتماعية في الجزائر (1830 – 1871) " .

أما الإطار الزماني لهذه الدراسة فيمتد من سنة 1830 م والذي يعتبر بداية واقع جديد سيشهد الجزائريون في ظل الاحتلال الفرنسي و سياسته ، علاوة على دخول عنصر دخيل فضاء المجتمع الجزائري باختلاف عقيدته وثقافته وحتى نمط حياته ومحاولته العمل على ترسيخ أسلوبه ، بهدف مسخ المجتمع الجزائري ، وهذا ما نتج عنه حدوث العديد من التحولات في الجانب الاجتماعي .

أما عن دوافع اختيار الموضوع : فيمكن حصرها في دوافع ذاتية وموضوعية أما عن الأسباب الذاتية هو ميلنا للجانب الاجتماعي ، و كذا ارتياحنا للموضوع من حيث أنه جديد في طرحه يعالج قضية نادرة الدراسة جامعيا ، أما الأسباب الموضوعية : فتعود لقلة الدراسات حول المجال الاجتماعي وكذا حرصنا للخروج عن المعتاد في المذكرات الجامعية بالتركيز على المواضيع السياسية والعسكرية أكثر من غيرها.

أهمية الموضوع : يبرز في كونه يعالج الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري في الحقبة الأولى للاستعمار الفرنسي الذي لا يزال حسب اعتقادنا لم يلق حظه الكافي من الدراسة مقارنة بالجوانب السياسية والعسكرية.

وكذا لأنه يدرس مرحلة مهمة من تاريخ الجزائر وهي الأربعين سنة الأولى من الاحتلال كما أنه يسلط الضوء على مختلف التحولات التي مست عمق المجتمع الجزائري في الجانب الاجتماعي في هذه الفترة.

أما عن الهدف المتوخى من إنجاز هذه المذكرة هي لتكون إضافة لرصيدنا المعرفي و للطلبة، ولتكون ربما بداية للاعتناء واهتمام الطلبة بالمواضيع التي تختص بالمجتمع في عهد الاستعمار الفرنسي .

لم يرتكز الاستعمار الفرنسي لتثبيت وجوده في الجزائر على الجوانب العسكرية والسياسية فقط بل تجاوزه للسعي إلى تكريس ولاء المجتمع الجزائري لثقافته ونمط حياته ، مما كان له بالغ الأثر على تغيير الواقع الاجتماعي و الثقافي للجزائريين في ظل اختلاف المواقف الجزائرية إزاء ذلك ، وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية : إذا كان البعض يرى أن فرنسا كانت تهدف من وراء سياستها الاجتماعية إلى إدخال الفرد الجزائري في الحضارة ، فإن هناك من يرى عكس ذلك بقوله أن فرنسا لم تسعى لذلك بل كان هدفها تكوين جيل ضائع بين حضارتين متناقضتين . فإلى أي مدى يمكن تعليل ذلك ؟

– فيما تتمثل أهم التغيرات التي مست البنية الاجتماعية في ظل الاحتلال الفرنسي مقارنة بالعهد العثماني ؟ وهل كانت هناك استجابة من الطرف الجزائري ؟

– بعد مضي أكثر من أربعين سنة من السيطرة الفرنسية على الأرض والثقافة هل بقي المجتمع الجزائري (الفئة المثقفة) راضخا أم هناك ما كان يدل أن الجزائر ستشهد تحولا جديدا من صنع أيدي جزائرية ؟

للإحاطة بالموضوع من جانبية الاجتماعي سطرنا خطة عمل تتألف من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة بحيث أشرنا في الفصل التمهيدي للأوضاع الاجتماعية و أهم ما ميز

المجتمع في أواخر العهد العثماني فتطرقنا لعدد السكان وكذا التركيبة السكانية في حين عرجنا على الوضع المعيشي والصحي للسكان وكذا الأدوار الاجتماعية للمرأة الجزائرية .

أما الفصل الأول فتعرضنا فيه إلى السياسة الاستعمارية في الجزائر التي أحدثت أهم التحولات الاجتماعية التي ميزت الجزائر المستعمرة من حيث تفكك البنية الاجتماعية لسكان الجزائر و تنصيره ، بالإضافة إلى قانون الجنسية و الأحوال الشخصية . انتشار الفقر وتدهور الحالة الصحية علاوة على تغير التركيبة واختلال التوازن السكاني ، وباعتبار

أما الفصل الثاني خصصناه للحديث عن إنعكاسات السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري فركزنا حديثا على المستوي المعيشي و الوضع الصحي بحيث تطرقنا إلى الأمراض و الأوبئة ثم الهجرة التي شكلت تحولا عميقا في الجزائر تطرقنا إليها أسبابها ومراحلها وأثارها على المجتمع.

ختمنا دراسة هذا الموضوع بخاتمة تحمل جملة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها بعد دراستنا للموضوع. وذيلنا المذكرة ببعض الملاحق التوضيحية و الفهارس وفق ما يتطلبه البحث العلمي.

وبما أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المتبع في الدراسة لذلك اتبعنا طريقة عرض القضايا وفق المنهج التاريخي الوصفي وذلك من خلال تتبع الأحداث ووصفها وسردها و كذا تحليل بعض القضايا المحورية في الموضوع.

المصادر والمراجع :

ومن المصادر التي اعتمدت لانجاز هذا العمل : نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
– كتاب المرأة لحمدان بن عثمان خوجة والذي يعد مصدرا مهما عن الأوضاع الاجتماعية للجزائر أواخر العهد العثماني ومع البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي ، إلا أن بعض تقديراته ومعلوماته غير دقيقة وقد يكون مبالغ فيها في بعض الأحيان.

أما المراجع فنذكر:

– كتاب أوروبيون و أهالي ويهود بالجزائر 1830–1962 م تمثيل وحقائق السكان ، لكمال كاتب ، ترجمة رمضان زبدي ، يعتبر مرجعا مهما في معرفة أهم التحولات الاجتماعية و التي أشار إليها الكاتب والتي كانت نتيجة لسياسة الاستعمارية.

– كتاب تاريخ الجزائر الثقافي لسعد الله أبو القاسم وهو الأخر يعد مرجعا مهما خاصة في الجانب الثقافي باعتباره المرجع الوحيد الذي تناول الحياة الثقافية للجزائريين بأكثر دقة وتفصيل.

ومن الصعوبات التي واجهتنا خلال هذا العمل هي : كون أغلب المراجع والمصادر التي تتناول فترة الموضوع الذي نحن بصدد انجازه تركز على السياسة الفرنسية في الجزائر بعيدا عن الأوضاع الاجتماعية للجزائريين بالإضافة إلى أنها تتطرق للجوانب السياسية والعسكرية والإدارية دون إعطاء أهمية أو أولوية لجوانب أخرى ، و كل ذلك كان له انعكاس سلبي في جمع المعلومات ، بالإضافة إلى تشعب الموضوع مما صعب علينا إلمام بحيثياته.

ولا يسعنا في الأخير إلا أن نحمد الله على تمام هذا العمل ، ونغتنم الفرصة لنوجه شكرنا إلى أستاذنا المحترم الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه ومتابعته لنا طوال البحث.

الفصل التمهيدي

الأوضاع الاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني

الفصل التمهيدي : الأوضاع الاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني

قد يكون من الصعب تناول موضوع الأوضاع الاجتماعية للجزائر أواخر العهد العثماني وذلك لقلة ما يتوفر من مصادر أولت اهتمامها بهذا الجانب.

إذا كانت الدولة العثمانية قد ارتكزت لتثبيت وجودها في الجزائر على الاهتمام بالجانب السياسي والعسكري فإن الجانب الثقافي والاجتماعي لم يلق كثير الاهتمام من طرفها وهذا ما سنحاول معرفته في هذا الفصل.

❖ السكان

سنتطرق في هذا المبحث إلى التنظيم الاجتماعي ، الذي كان يخضع في المدن للتنظيم التفاضلي(أتراك ، كراغلة)...في حين كان المجتمع في الأرياف يخضع للنظام القبلي يمثله شيخ القبيلة.

1 - عدد السكان

أول ما يلفت الانتباه من الناحية الاجتماعية هو اختلاف الروايات المتعلقة بإحصاء سكان بلاد الجزائر في أواخر العهد العثماني ، وذلك لعدم وجود إحصائيات إدارية مقننة ، إذ أن بعض تقديرات المؤرخين تشير إلى أن مجموع السكان قدر ما بين مليون وعشرة ملايين نسمة ، فالقنصل الأمريكي وليام شالر قدر عدد السكان بمليون نسمة[1] كأقل تقدير.

في حين يقدرها حمدان خوجة في كتابه المرآة بعشرة ملايين نسمة [2] فإذا أخذنا بالرأي الأول فإنه يبدو غير معقول ، فربما أن شالر كان يعني عدد سكان مدينة الجزائر دون تقدير عدد سكان الأرياف الذين كانت تقدر نسبتهم ب 95 % من إجمالي عدد السكان .أما إذا أخذنا برأي حمدان خوجة فإنه يبدو مبالغا لأنه من غير المعقول أن يكون عدد السكان عشرة ملايين نسمة ، نظرا لما أصاب الجزائر من الأوبئة والكوارث خاصة مع بداية القرن19 م

[1] -وليام شالر : مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824 ترجمة اسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1982 ، ص 38 .

[2]- حمدان بن عثمان خوجة : المرآة ، ترجمة، محمد العربي الزبيري ، منشورات ANEP، الجزائر ، 2005 ، ص 13 .

(كما سنرى في العنصر الموالي) فكان نتيجة ذلك وفاة العديد من السكان بالإضافة إلى تراجع عدد الانكشاريين ، ومن جهة أخرى كانت هناك العديد من الثورات كثورة ابن الأحرش والدرقاوي... ونتيجة لذلك فمن الممكن أن يكون تقدير حمدان خوجة صالح و أنسب للقرن 17م أو 18 م

وعليه فإننا نميل لرأي أغلب المؤرخين الذين قدروا عدد سكان الجزائر بثلاث ملايين نسمة.

2 - **التركيبة السكانية:**

لقد عرفت الجزائر في أواخر العيد العثماني اختلافا في التركيبة السكانية بين ساكني الأرياف و المدن ، بالإضافة إلى أن جل سكان الجزائر من قاطني الأرياف بنسبة95 % مقابل 5 % من سكان المدن.

إذا قسمنا سكان مدينة الجزائر في العهد العثماني على اساس العرق و الطبقات فيمكننا القول بأن المجتمع الجزائري في العهد العثماني كان متباين الأصول ، إذ كان يتألف من الأهالي الأصليين و الأتراك و الكراغلة و المهاجرين من الداخل و الأندلسين و العبيد الزنوج و اليهود[1] .

و قسمت هذه الفئات إلى طوائف حسب مؤرخين العهد العثماني و قسمت أيضا حسب المكانة التي يحضى بها السكان أثناء الوجود العثماني و هي كالآتي :

تحتل رأس الهرم الاجتماعي لسكان الجزائر فئة الأتراك التي تعتبر الفئة المسيطرة على مقاليد الحكم في الجزائر[2] بالرغم من أنها تشكل الأقلية فهي لا تزيد عن عشرين ألف نسمة[3] وما ميز هذه الفئة أنها لم تنصهر ضمن المجتمع الجزائري ، بل ظلت منغلقة ومنعزلة على نفسها محافظة على تقاليدها ولغتها ومذهبها الحنفي ، كان دافعها من هذه العزلة على ما يظهر رغبة الجماعة التركية في إبقاء هيمنتها على المناصب الحكومية[4] و يقال بأنه لا

[1] – عبد القادر حليمي ، مدينة الجزائر نشأتها و تطورها قبل 1830 ، ط1 ، الطبعة العربية للفكر الاسلامي ، دت ، ص 268

[2] - مجهول :أخبار قسنطينة وحكامها، تح ، رياض بولحبال ، مذكرة لنيل شيادة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2009-2010 ، ص 32 .

[3] – نصرالدين سعيدوني : عالم القرن التاسع عشر ،عصر الأمير عبد القادر ، البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص 103 .

[4]- صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830 ، دار هومة ، ط 2 ، الجزائر 2007 ، ص 257 .

يوجد في الإمبراطورية العثمانية علاقة أسوء من علاقة الترك بالعرب في مملكة الجزائر[1] ولكي يحافظ الأتراك على استمرار سلالتهم في الجزائر كانوا بين الفينة و الأخرى يحضرون جماعات من الأتراك الأناضول لمعمل في فرق الأوجاق .

أما المجموعة السكانية التي تحتل المرتبة الثانية في سلم التنظيم الاجتماعي فهي فئة الكراغلة و هي نتيجة التزاوج بين الجند الانتشاريين و نساء البلاد[2] فكانت هذه الفئة من بين أكثر السكان ثراءا في الجزائر. و بالرغم من أن الكراغلة والأتراك يشتركون في الأصل ، إلا أنهم لم يسمحوا لهم في الاشتراك أو الارتقاء إلى المناصب السامية في الدولة إلا في حالات نادرة[3] ، فحسب بفايفر أن تقلدهم لبعض المراكز يعود إما عن طريق أبائهم أو عن طريق أموالهم وأبزر مثال على أحمد باي حاكم قسنطية (1826–1837) ، وسيدي أحمد آخر قضاة مدينة الجزائر[4] .

في حين تأتي فئة الحضر في الدرجة الثالثة ضمن السلم الاجتماعي ، و هي تتكون أساسا من المهاجرين الأندلس و برجوازية الملاكين و التجار ، تعد من السكان الأصليين للإيالة التي يطلق عليهم[5](البلدية)[6] حيث يعرفهم الأستاذ نور الدين عبد القادر" هم الجزائريون أصالة الذين توطنوا مدينة الجزائر منذ زمان[7]"

لم يكن لفئة الحضر اهتماما بالسلطة أو بالمناصب السياسية ، إلا أن هناك من تولى بعض

---

[1] نصرالدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792 – 1830 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط 2 ، الجزائر 1985 ، ص 40

[2]– نصرالدين سعيدني ، مرجع سابق ، ص 41 .

[3]– سعيدوني ، مرجع سابق ، ص 44

[4] – سيمون بفاير ، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ، تر ، أبو العيد دود ، دار هومة الجزائر ،2009 ، ص 184

[5] – عائشة غطاس ، الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700– 1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2007 ، ص 22 .

[6]– بفتح الباء و سكون و كسر الدال عبد القادر نور الدين صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم العصور إلى إنتهاء العهد العثماني ، دار البصائر ، الجزائر ، 2006 ، ص 143 .

[7]– نور الدين ، نفسه ، 143 .

المناصب كالقضاء والإفتاء والكتابة وبعض آخر كان محل ثقة واحترام من قبل الحكام و ضمن هذه الفئة اشتهرت عدة عائلات كان لها أدوار مختلفة سواء في السلطة أو المجتمع مثل عائلة حمدان خوجة و بوضربة... الخ [1] إلا أنها سرعان ما ستفقد أهميتها بعد الاحتلال بالإضافة إلى ذلك هناك طائفة أخرى ضمن التركيب السكاني للمدن وهي طائفة البرانية[2] التي تتشكل من مجموعة السكان الذين غادروا الأرياف والتحقوا بالمدن بحثا عن العمل أو فرص أحسن للعيش[3]و اختصت كل طائفة من جماعة البرانية في المدينة بالقيام بأعمال معينة و أبرز هذه الجماعات السكانية نجد جماعة الميزابيون ، البساكرة و الجيجليون و الأغواطيون و القبائل و غيرهم[4] فالميزابيون احتكروا أعمال المشرفين على الحمام و شكلوا أغلبية الجزارين و الرحويين [5] ويعدون من أغنى مجموعات البرانية[6] ، كان على رأس كل فئة من فئات البرانية وكيلا لبلادهم يرعى شؤونهم يلقب بالأمين (أي أمين الميزابيين)...ويكون على دراية بكل شخص دخل المدينة من فئته[7].

حيث بين الدكتور أبو قاسم سعد الله موقف الحضر من جماعة البرانية ، و كان موقف المجتمع الحضري من النزوح الريفي كتب أبو سعد ما يلي ....أنهم كانوا يريدون تجارتهم و أموالهم و اليد العاملة و ليس البقاء في المدينة[8] .

و عليه فإن جماعة البرانية بمختلف طوائفها كانت تتميز أوضاعها صعبة نظرا لما كانت تمارسه من مهن متواضعة و شاقة بالإضافة إلى قلة المردود و كانوا عرضة للأمراض المعدية .

---

[1]– لتفاصيل أكثر أنظر سعيدوني ، مرجع سابق ، ص 106 .

[2]– يعرفها نور الدين عبد القادر بأنهم الجزائريون الذين كانوا يأتون من مداخل البلاد من نواحي مختلفة للعمل أو التجارة كأهل جرجرة و الجنوب الجزائري كأهل الأغواط . نور الدين مرجع سابق ، ص 143 .

[3] – ويليام سبنسر ، الجزائر في عهد رياس الجزائر ، عبد القادر زبادية ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007 ، ص 99

[4]– شوفاليه كورين ، الثلاثون سنة لقيام مدينة الجزائر (1510–1540) ، تر ، جمال حمانة ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2007 ، ص 19 .

[5] – وليام سبتسر ، مرجع سابق ، ص 100 .

[6]– عباد ، مرجع سابق ، ص 360

[7]- نصر الدين سعيدوني ، مرجع سابق ، ص 236 .

[8] – سعد الله أبو قاسم ، مجتمع قسنطينة في كتاب منشور المدية للفكون القرن 17 ، الحياة الاقتصادية للولايات العربية و مصادر وثائقها في العهد العثماني ، ج 1 ، زغوان ، 1986 ، ص 458 .

كما نجد فئة الدخلاء التي يعرفها الأستاذ سعيدوني بأنها طائفة متميزة عن مجموع السكان لأسباب دينية و حضارية ، فهي تعتبر دخيلة على المجتمع الجزائري ، غير أنها أحسن حالا من الطبقة البرانية من حيث مستوى المعيشة[1] ، ومن بين جماعة الدخلاء نجد العبيد السود ، حيث كتب شالر بخصوصهم << الزنوج يشكلون جزء آخر من السكان و لو أنه صغير فهؤلاء في الاصل من العبيد الذين إشتراهم أسيادهم من داخل القارة أ من طرابلس .....إلى العبودية[2] >> و نجد كذلك فئة المسيحيون و ينقسمون إلى فئتين فئة الأحرار و فئة الأسرى المسيحيون[3] و كذا اليهود (أهل الذمة)[4] و هي أكثر الفئات بروزا و ثراء من الفئات الأجنبية ، و قد عرفوا بالخبث و التحايل في معاملتهم[5] .

وقدر القنصل الأمريكي شالر عددهم بثلاثة ألاف نسمة[6] ونظرا لممارسة اليهود للسمسرة و الربا ، مكنهم ذلك من اكتساب ثروات ضخمة ، على حساب الدولة الجزائرية وسكانها مما أدى بالأهالي للثورة عليهم[7]. و ما يلاحظ هو سهولة اندماج اليهود بالأهالي و خاصة بالمدن الجزائرية و هذا راجع لثقة الحكام الأتراك فيهم و تفضيل الأندلسيين التعامل معهم نظرا لأن أغلب اليهود ذوي أصول أندلسية[8] .

وبعد أن تطرقنا لتنظيم السكان في المدن نعرج على سكان الأرياف ، الذين يعتبرهم حمدان خوجة أهم مصدر للثروة[9] . ولكن هل سيستمر الريف في أداء هذا الدور بعد و خلال

---

[1] – سعيدوني ، مرجع سابق ، ص 43 .

[2]– وليام شالر ، مرجع سابق ، ص 92 .

[3]– عباد ، مرجع سابق ، ص 360 .

[4]– يعرفهم إبن قيم الجوزية هم غير المسلمين من سكان دار الإسلام فهم الأجانب ، نجوى طوبال ، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1700–1830) من سجلات المحاكم الشرعية ، الصندوق الوطني ، الجزائر ، 2008 ، ص 21 .

[5] – مجهول ، أخبار قسنطينة ، مرجع سابق ، ص 33 .

[6] – شالر ، مرجع سابق ، ص 38 .

[7]– سعيدوني ، مرجع سابق ، ص 44 . – لتفاصيل أكثر حول الثورات (أي 1805) أنضر سعيدوني نفسه ص 44–45 .

[8]– سعيدوني ، نفس المرجع ، ص 103 .

[9]– حمدان ، مرجع سابق ، ص 13

الاحتلال الفرنسي؟. ويعرفهم الأستاذ الزبيري " بأنهم الرحل الذين يعتمدون في حياتهم على تربية الماشية ، أو الريفيون الذين يعيشون من منتوج الأرض[1] ".

وقد تميز المجتمع الريفي بالطابع القبلي ، فقامت القبيلة بدورها في إرساء معالم هذا المجتمع[2] وصنف الأستاذ سعيدوني سكان الأرياف والبوادي حسب موقفهم من الحكومة التركية إلى ثلاث أصناف : الصنف الأول هم قبائل المخزن المتعاونة مع السلطة و الصنف الثاني هم قبائل الرعية الخاضعة مباشرة لحكم الأتراك بالجزائر ، أما الصنف الأخير فهم الفئة المستقلة عن السلطة[3] وهي تكون قبيلة مستقلة متواجدة في الجبال فأصبحت ملاذا وملجأ للناقمين على السلطة[4] .

لا تختلف وضعية سكان الأرياف عن وضعية سكان المدن ، فبعدها كانت تعتمد على الأصول العرقية في تصنيف القبائل ، و هذا التصنيف يعتمد أساسا على العلاقة ، و يصنف إبن سحنون هذه السياسة بقوله (و ضربوا عليهم البحوث تخرج عليهم من سنة أواسط أفريل إلى أعمال الجباية ، فمنها من يرجع إلى الجزائر و منها من يرجع إليها بعد سنة)[5] هذا عن التركيبة السكانية للجزائر أواخر العهد العثماني ، إلا أنها ستعرف تغييرا بصفة تدريجية بداية من 1830 م .

❖ الوضع المعيشي والصحي

1- الوضع المعيشي : لقد عرف المجتمع الجزائري أوضاع معاشية متقلبة بين فترة و أخرى و ذلك نتيجة لعدة عوامل تحكمت في تراجع المستوى المعيشي ، ومن جهة أخرى

---

[1]- محمد العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، الحركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، د ت ، ص 46

[2]- أرزقي شويتام ، المحتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني (1519-1830) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص 54 .

[3]- سعيدوني ، مرجع سابق ، ص 49 .

[4]- مجهول ، أخبار قسنطينة و حكامها .....، مرجع سابق ، ص 33 .

[5]- أحمد إبن سحنون الراشدي ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تح و تق ، المهدي بو عبدلي ، ط1 ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع المحمدية ، الجزائر ، 2013 ، ص 46 .

كان هناك فرق شاسع بين مجتمع المدينة والريف[1] فقد كان سكان المدن يعيشون نوعا من الرخاء نتيجة لامتلاكهم البساتين[2] ، على عكس ذلك كان سكان الأرياف يعيشون أوضاعا صعبة نتيجة لاعتمادهم على الفلاحة المعاشية أو كخماسين ، ومن جهة أخرى أدى ارتفاع الضرائب على المحاصيل الزراعية إلى ممارسة نشاط تربية المواشي ، أو الاعتماد على زراعة بسيطة في الأراضي الجبلية بعيدا عن أنظار قبائل المخزن . وعليه فإن ما ميز الوضع المعيشي للمجتمع الجزائري هو الفقر نتيجة لانتشار المجاعات بصفة دورية ، ويعود ذلك للجفاف والجراد الذين أدى إلى إتلاف الإنتاج الزراعي[3] ونتيجة لذلك ارتفعت الأسعار ارتفاعا فاحشا وهذا ما يؤكده نقيب الأشراف الشريف الزهار بقوله : "بعد ذهاب الاسبانيول في المرة الأخيرة وقع الغلاء في القمح مدة ست سنوات وأعطى الله القحط والجوع في الناس حتى صارت قيمة الصاع الجزائري أربع بجة والناس يموتون جوعا في الأسواق " مما اضطر الداي إلى استيراد الحبوب من موانئ البحر الأسود . وتوالت المجاعات في البلاد ، ففي سنة 1803 م اجتاح الجراد البلاد وعم القحط والجوع في كل ربوع الإيالة ، وهذا ما يؤكده العنتري في قوله " القحط والجوع أدى بالناس إلى التآكل [4] " . وفي سنة 1805 م حدثت مجاعة بالبلاد واشتدت وطأتها على السكان في مختلف جهات البلاد ، ولاسيما الجهة الشرقية للبلاد[5] ، وهذا ما سجله العنتري في قوله " أنزل الله القحط على الخاص والعام حتى صاروا العباد يأكلون لحوم بعضهم من شدة الجوع وانقطاع الطعام واستمر ذلك مدة سنة كاملة ثم عفي (كذا) الله وزالت المجاعة ". وعلى إثر هذه المجاعة وصل سعر صاع من القمح بأسواق مدينة الجزائر إلى ما لا يقل عن 15 ريال بوجو و هو

---

[1] - سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830 م، عالم المعرفة، طخ، الجزائر 2011، ج 1، ص 157.

[2] - نصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، ط 2، الجزائر 2013، ص 168

[3] - عائشة غطاس : أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني المجاعات الأوبئة (1787-1830)، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، ع 17 و18، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات،1998، تونس، ص 361

[4] - نقلا عن فلة مساوي قشاعي : الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وفي أوائل الاحتلال (1518-1871) أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2003-2004 ،ص 89.

[5] - غطاس: أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني ....، مرجع سابق، ص 362.

سعر مرتفع جدا إذا ما قرناه بالمستوى المعيشي للسكان في ذلك الوقت[1] و لتفادي حدوث حالة الجوع والقحط مرة أخرى ، قام الداي عمر باشا في سنة 1814 م من اتخاذ جملة من الإجراءات وهذا ما سجله الشريف الزهار" ووقع الغلاء في تلك السنة (1814 م) وأعطى الأمير (الداي عمر باشا) القمح للخبازين وجعل له سعرا على سعر أيام الرخاء وأمر الخبازين أن يقوموا بعمل ما يلزم للبلاد . كما قام الداي علي باشا سنة 1816 م بإصدار قرار نص على منع تصدير الحبوب في كل من قسنطينة و وهران ، بالإضافة إلى قيامه باستيراد كميات من الحبوب لتموين مدينة الجزائر[2] ، مما يعني أن هذه الأخيرة كانت تعرف ضائقة من حيث الإنتاج الزراعي بالمقارنة مع بقية البياليك الأخرى. بالإضافة إلى أثار الجراد والمجاعات التي أصابت السكان ، كانت الجزائر عرضة لخطر الجفاف الذي له انعكاس مباشر على الوضع المعيشي للجزائريين ونذكر على سبيل المثال جفاف عامي 1826 م و 1827 م الذي أصاب البلاد فأطلق على تلك السنوات " بعام خبز الباشا ". ساهمت المجاعات واجتياح الجراد والجفاف في تدهور الأوضاع المعيشية للمجتمع الجزائري ، مما أدى لوفاة أعداد كبيرة من السكان بالإضافة إلى انتشار الأمراض ، فكانت نتيجة ذلك النقمة على الحكام معتبرين إياهم سبب البلاء وغلاء المعيشة .

2 – الوضع الصحي : ما ميز هذه الفترة هو انتشار مختلف الأمراض والأوبئة ، وعلى الخصوص مرض الطاعون ، فإلى ما يرجع ظهورها بصفة دورية في البلاد ؟ .

حسب بوحجر عثمان فإن إيالة الجزائر عرفت تدهورا كبيرا من الناحية الصحية ، ويعود ذلك إلى انتشار الأمراض وانتقال العدوى من الدول التي تتعامل معها الإيالة كالدول الأوروبية وبلاد السودان والمشرق العربي ، ومن بين تلك الأمراض وباء الطاعون لسرعة انتشاره وفتكه بالسكان ، بالإضافة إلى الأمراض كالكوليرا و التيتانوس ، و الجدري والسل[3] أما إذا تحدثنا

[1]– سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، مرجع سابق، ص 169

[2]غطاس: أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني...، مرجع سابق، ص 364.

[3]- عثمان بوحجر: الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519–1830 مقاربة اجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، 2014–2015،ص 46.

عن وباء الطاعون فيرجع "بهرل" سبب ظهوره في بلد ما إلى " سنوات عديدة وصعبة ويعني بذلك المجاعة الشيء الذي يجعل السكان في وضعية غير ثابتة وأكثر حساسية وقابلية لداء الطاعون بحيث يتعاقب على السكان الجفاف ثم المجاعة ثم الوباء ، فالمجاعة ثانية "

وهذا ما ذهبت إليه الأستاذة قشاعي[1] . إن ما يمكن ملاحظته أن وباء الطاعون كان كثير الظهور في الجزائر ، فبعد اختفاء دام ثلاث سنوات ، ظهر مجددا سنة 1799 م بمدينة الجزائر ثم قسنطينة ومن ثمة جميع أطراف البلاد ، و استمر إلى غاية 1804 م و كان آخر ظهور له ما بين 1232 هـ-1239 هـ / 1816-1822 م انطلاقا من مدينة عنابة وذلك اثر دخول سفينة من الإسكندرية إلى مينائها ، أما بمدينة الجزائر فكان ظهوره عن طريق السفن التي أهداها السلطان العثماني للجزائر ، و ذلك في جويلية 1816 م أما عن عدد الوفيات فقد قدرها بوحجر بحوالي 20 ألف.

أمام وجود بيئة غير سليمة مليئة بالأمراض والأوبئة التي تسببت في وفاة عدد من السكان وعليه فإن الأسئلة التي تطرح نفسها في هذا الباب هي أين نصيب السكان من الرعاية الصحية ؟ إذا كان نظام الحجر الصحي مطبق في أوربا فهل كان مطبقا فعلا في الجزائر ؟

إذا كان الحكام قد أولوا الاهتمام بالجانب الاجتماعي للسكان في أوقات الكوارث الطبيعية بتوفير لهم المأوى والتكفل بهم ، فإن الجانب الصحي للسكان لم يول له أي اهتمام[2] مما جعل السكان يلجؤون إلى الطب التقليدي الذي يستلزم الأعشاب وبعض المواد الأخرى في حين يؤكد بفايفر أن أحسن دواء وجد عندهم هو الدواء المستعمل ضد لسعات العقارب و الأفاعي بالإضافة إلى استعمالهم الأحجبة والتمائم والسحر والمشعوذين[3] . أما في أوقات الأوبئة (كالطاعون) فيعتبرها السكان غضب من الله وابتلاء منه ، أو قدر الله الذي لا مفر منه و لذلك فهم يرفضون العلاج وقولهم بأن الحذر لا يمنع القدر ، و هذا ما يؤكده حمدان

وعلى عكس هذا الرأي يرى حمدان خوجة أنه لم يكن بمدينة الجزائر، رجالا من ذوي العاهات أو المصابين بالأمراض المزمنة مثل النقرس الجلد، ولكنه استثنى مرض الزهري أو باريس مؤكدا أنه حديث ظهور ويعالج بحمية . لتفاصيل أنظر : خوجة، المرأة، مرجع سابق، ص 67.

[1]- ظهور الطاعون مرتبط بحدوث الزلزال والمجاعة واجتياح الجراد، أنظر: قشاعي، مرجع سابق، ص 89.

[2] - هذا ما ذهب إليه سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص168.

[3]- سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص168.

خوجة في قوله : " كما أن الكثير من المصابين رفضوا العلاج معتقدين أنه قدر الله لا يقوى طبيب على علاجه[1] ..." غير أن هذا لم يمنع بعض الحكام وأعضاء الديوان من اتخاذ الأطباء من الأسرى الأوروبيين ، ففي سنة 1830 م لم يكن في مدينة الجزائر سوى الطبيب سيمون بفاير[2] و هذا ما يؤكده في مذكراته فقال : "عندما وصل الجنرال إلى المستشفى ، توقف لحظة ليتأمل بنايته فمضيت إليه وأخبرته بأنها كانت في السابق ثكنة للانكشاريين وهي الآن مقام لما يقرب من ألف جريح فنظر إلي بدهشة ، وازدادت دهشته حين قلت له بأنني ألماني وأني الطبيب الوحيد في المستشفى " .

وعن مدى التزام وتطبيق الحكام للحجر الصحي تقول الباحثة عائشة غطاس لم يكن نظام الحجر الصحي قاعدة صحية أو وسيلة وقائية ثابتة التزم بها الحكام طيلة العهد العثماني بل توقف الأمر على مدى وعي كل حاكم بخطورة الكارثة وما ينجم عنها من عواقب وخيمة على البلاد والعباد[3] " ، في حين يرى الأستاذ سعد الله أنه إذا كانت هناك وسيلة وقائية اتخذها الحكام فهي الحجر الصحي بمنع دخول أية سفينة الميناء إلا بعد فترة محدودة .

لكن في بعض الأحيان نرى تدخل الأجانب في توجيه قرار الحكام ، وهذا ما نستشفه من اقتراح القنصل الأمريكي وليام شالر للداي حسين باشا بعدم القيام بتفتيش السفن الأمريكية مبررا ذلك بقوله : "...أن النتائج التي ترتب عليها فرض الحجر الصحي على السفن التي يزورها القراصنة ، باهظة التكاليف أنه لا يمكن تحمل ذلك بصبر"

[1] - نقلا عن فتيحة صحراوي : الجزائر في عهد الداي حسين 1818- 1830، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر ،2010-2011 ، ص 115

[2] -هو جورج سيمون فريدريك بفايفر من مواليد 1806 بألماني، أسر في أورله العثمانية، ثم تم إرساله إلى الجزائر سنة 1825م و أصبح يعمل طاهيا بقصر الخزناجي، ليصبح بعد ذلك طبيب خاص للخزناجي أفندي. التفاصيل أنظر: بفايفر، مرجع سابق ، ص 7 وما يليها

[3] - غطاس: أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني... ، مرجع سابق، ص ص 368-369.

❖ التعليم في الجزائر أواخر العهد العثماني

إن العديد من المصادر التاريخية تحدثت عن إنتشار التعليم في الجزائر في العهد العثماني و عن إستعداد الشعب للتعليم و إحترامه للمعلمين ، حيث كثرت المدارس الإبتدائية المتمثلة في الكتاتيب و الزوايا و المساجد و التي لقيت دورا كبيرا في المحافظة على الشخصية الجزائرية الحضرية و الريفية ، و لقد كانت الجزائر العاصمة و قسنطينة و وهران و بجاية و تلمسان و مزونة مراكز شعاع علمي بها أكبر المراكز التعليمية و التربوية قبل الإحتلال الفرنسي[1] .

و من بين الكتابات الأجنبية سواء كانت الرحالة أجانب زاروا الجزائر أو الذين عايشوا الحملة الفرنسية على الجزائر في 1830 يؤكدون بأن التعليم كان منتشرا بشكل كبير في الجزائر قبل الإحتلال ، و في مقدمتهم السيد ميشال هاربا ربان يقول << كل قرية كانت قبل الاحتلال الفرنسي مزودة بمدرستها و يكفي هذا التخصيص دليلا على مستوى الثقافة في الايالة قبل الاستعمار >> [2] .

كما يذكر وليام شالر بأن الجزائر تملك الكثير من المدارس العادية التي يتردد عليها الأطفال إبتداءا من سن الخامسة و السادسة فصاعدا[3] .

و من الأنظمة التعليمية التي كان يعتمدها المجتمع الجزائري نظام التعليم الاسلامي عموما و الذي عرف انتشارا واسعا بالخصوص المدارس الابتدائية ، و هذا ما جعل الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني انبهروا بكثرة المدارس و ندرة الأمية بين السكان بالإضافة إلا أن التعليم أنذاك كان خاصا يقوم على الجهود الفردية ، حيث المؤسسات الخيرية و الصداقات و الأوقاف و النفقات الخاصة هي التي تتكفل بتمويله و ليس الدولة العثمانية .

و الهدف من التعليم في تلك الفترة لم يكن من أجل تكوين نخب علمية أو ثقافية ، و إنما في الغالب كان من أجل تعلم القرآن و حفظه ، و في أحيان أخرى يهدف إلى الحصول على وظيفة ، و هناك من كانت تدفعه تقاليده العائلية لطلب العلم حيث أنه إذا كان الوالد من

---

[1]– أبو قاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 7 ، الجزائر ، 1988 ، ص 316 .

[2]– حمدان خوجة ، مرجع سابق ، ص 06 .

[3]– شالر ، مرجع سابق ، ص 82 .

العلماء فإن إبنه يقلده و بالتالي يصبح التعليم وراثة ، و بعد تحصله للعلم ففي بعض الأحيان فإنه يتولى منصب الإمامة أو الخطابة أو التدريس في أحد المساجد أو الزوايا[1] .

❖ الأدوار الاجتماعية للمرأة

لعل ما يواجهه الباحث في موضوع المرأة هو شح المعلومات عن أوضاعها، وعن الأدوار التي كانت تقوم بها وإن وجدت فهي تتناول الموضوع بسطحية يمكن لأي باحث ملاحظتها. وعليه فإذا كان البعض يرى أن دورها ثانوي بعد الرجل الذي بررره الأستاذ الزبيري بقوله : "بأن المرأة لا تستطيع الحصول على قوتها إلا بمساعدة الرجل فإن الأستاذ سعد الله يذهب عكس ذلك وينفي أن يكون المجتمع الجزائري هو مجتمع الرجل ذلك أن المرأة لعبت فيه دورا أساسيا في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الثقافية وحتى السياسية[2] . لقد كان هناك اختلاف بين أدوار المرأة الريفية و المدنية ، فالمرأة الريفية بالإضافة إلى مهمتها الأساسية متمثلة في الاعتناء بمنزلها ، فإنها كانت تقوم بأعمال أخرى خارج منزلها من جلب المياه وتقديم العلف للحيوانات[3] . إلى جانب ذلك كانت المرأة الريفية تمارس صناعة النسيج و هذا ما أكده بفايفو بقوله : "من الواجب عليها (عليهن أن ينسجن طيلة العام كله أغطية وبرانس صوفية أبسطة جميلة فهي تساهم في إعالة الأسرة لأن الفائض من تلك الصناعة يوجه للسوق ليباع الرجل يتولى هذه المهمة ويتوصل إلى جمع مبالغ مالية معتبرة . على غرار نساء الأرياف فإن المرأة في المدنية كانت لها عدة أدوار اجتماعية فكانت تقوم بالنشاط الحرفي الذي كان يقتصر على مجال الخدمات خارج البيت كالدلالة[4] . ومن ناحية أخرى كانت المرأة مشاركة في الحياة السياسية ، بطريقة غير مباشرة في توجيه القرارات السياسية ، وهذا ما يؤكده العنتري "وكان عبد الله باي صاحب حرب و إقدام ، إلا أن امرأته [الدايكرا

---

[1]– سعد الله ، مرجع سابق ، ص 362 .

[2]- سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص 162.

[3]- نفسه: ص 162.

[4]- عائشة غطاس : الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700– 1830 مقاربة اجتماعية، اقتصادية، منشورات ANEP، الجزائن ،2007، ص 254.

وتضيف الباحثة عائشة غطاس لكون تلك المهن اقتصر العمل بها من قبل النساء الفقيرات والمعتقات (الإماء). لتفاصيل أكثر أنظر: غطاس، نفسه، ص 255 وما يليها

بنت حسن باي] تشاركه في الأحكام " كان لها دور في توطيد العلاقات من خلال الزواج السياسي الذي كان يتم بين زعماء الترك و الكراغلة وزعماء الجزائريين فقد تزوج أحمد القلي باي قسنطينة من أسرة بوعكاز (شيخ العرب) وكذلك الحاج أحمد باي قسنطينة الذي تزوج من أسرة المقراني[1] .

[1]- سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص 164

الفصل الاول

السياسة الفرنسية في الجزائر

الفصل الأول : السياسة الفرنسية في الجزائر

إذا كان المجتمع الجزائري في العهد العثماني يعيش في ظل نسق اجتماعي متناغم بالرغم من اختلاف تركيبته السكانية ، فإن الوضع لم يستمر مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر خاصة بتواجد أشخاص مختلفين عنه في الدين والعادات والتقاليد وهذا ما سنتطرق له.

❖ تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري

لقد أدركت فرنسا منذ الوهلة الأولى لاحتلالها الجزائر أن قوة هؤلاء السكان تكمن في وحدتهم وترابطهم فعملت جاهدة على تفكيك هذا التضامن من أجل تحقيق أهدافها الاستعمارية فلجأت إلى جملة من الأساليب والطرق.

بدأت عملية تفكيك المجتمع الجزائري بداية من عام 1830 م ، بحيث تم القضاء في البداية على فئتين اجتماعيين هما: الأتراك و الكراغلة [1] الذين كان لهما دور كبير في تنشيط مدينة الجزائر ، فالأتراك كانوا الفئة المسيطرة على مقاليد الحكم في المدينة على غرار الكراغلة الذين تميزوا بالثراء ونظرة لذلك تخوفت فرنسا منهم وكانت حجتها في القضاء على هاتين الفئتين أنهما وقفا في وجه الحملة الفرنسية ورفضوا الوجود الفرنسي على أرض الجزائر فعملت على نفيهم[2] ، إلا أن بعض الأتراك قد غادروا الجزائر بمحض إرادتهم نظرا لما تعرضوا له[3].

غير أن فئة الأعيان لم تسلم ولا حتى أهل الحضر من التفكيك من خلال تهجيرهم ونفيهم وحتى الهجرة الإرادية ساهمت في تفكيك البنية الاجتماعية للجزائريين ، بالإضافة إلى عملية التفقير التي تعرضوا لها من خلال مصادرة كل ممتلكاتهم وفرض الضرائب الباهظة عليهم [4]باعتبار أن معظمهم كانوا يمارسون التجارة و لما كانت هذه الضرائب مجحفة في حقهم اضطر العديد من الحرفيين إلى التخلي عن هذه الحرف وعن ممارسة التجارة و أغلقوا

---

[1]– بوعزة بوضر ساية سياسة فرنسا البربرية في الجزائر1930 –1830 وانعكاساتها على المغرب العربى،دار الحكمة الجزائر، 2010،ص 106.

[2]– مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر، حنيفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 203 .

[3]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي ، ط1، لبنان، 1992، ج 1، ص 20.

[4]- – ليلى تيته تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ع 17، 2014 ، ص 141

ورشاتهم بسبب إدخال السلع الأوروبية إلى الأسواق الجزائرية ، بالإضافة إلى رؤيتهم لغياب مظاهر التنظيم داخل ورشاتهم وهذا ما جعل العديد منهم يتخلى عن حرفته ويغادر البلاد خاصة مع تدهور أوضاعهم المعيشية[1] ، و كانت الغاية من كل الإجراءات التي اتخذت في حقهم هي العمل على إنهاء دورهم في المجتمع وإحلال العنصر الأوروبي محلهم وهذا ما عجل في اختفائهم تدريجيا ، بحيث لم يبق منهم إلا عائلات قليلة العدد و لا تملك النفوذ على الرغم من أن الإدارة الاستعمارية كانت قد اعتمدت عليهم في البداية من أجل توسيع نفوذها وسيطرتها على الجزائر وبمجرد تحقيقها ما كانت تسعى إليه بدأت تستغني عنهم وتجردهم من نفوذهم بهدف القضاء عليهم[2] .

لجأت السلطات الفرنسية إلى تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات إقليم مدني ، إقليم مختلط إقليم عربي بغية تفكيك النسيج الاجتماعي للسكان ، وخاصة بعد إنشاء المكاتب العربية والتي كانت الغاية منها مراقبة الجزائريين ومنع أي محاولة التوحد السكان[3] ، كما تعرضت الطبقة الاجتماعية السفلى هي الأخرى إلى التفكيك ، خاصة وأن الحياة في الريف معروفة بالتنظيم القبلي[4] فلقد كانت القبيلة تشكل نسيجة اجتماعية متكاملا يبدأ من شيخ القبيلة وينتهي بأخر فرد فيها ، و ما كان يميزها هو سيطرة الطابع الروحي على سكانها الذين تعددت انتماءاتهم الروحية إلى الطرق الصوفية التي كانت منتشرة آنذاك علاوة على روابط المصاهرة التي كانت تجمعهم ولما كانت الأرياف تعتبر مصدرا أساسيا لحياة الجزائريين أصبحت معرضة للنهب والسلب و التدمير، مما جعل الفلاحين الذين أصبحوا يعيشون ظروف جد قاسية يبيعون أراضيهم وكل ممتلكاتهم للمعمرين الجدد خاصة في فترة مابين 1830- 1847 .

---

[1]- أحمد مهساس: الحقائق الاستعمارية و المقاومة ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 ص 116-117.

[2]- أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 2005 ، ج 2 ، ص 246

[3]- جمال خرشي :الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر1830- 1962 ، تر، عبد السلام عزيزي ، دار القصبة ، الجزائر ،2009 ، ص106

[4]- بوضر ساية : مرجع سابق، ص 106-107.

إن الأرض كانت تمثل مصدر رزق للفلاح الجزائري من خلال استغلاله لها في الزراعة وممارسة حرفة الرعي ، وأن استغلال هذه الأراضي كان يرتكز على الصلة القائمة بين الزراعة ونوعية الأرض و حتى القبيلة ، مما جعل السلطات الفرنسية تبحث عن سبيل لتفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع ، لذلك ركزت كل اهتماماتها نحو المجتمع الريفي من أجل القضاء عليه[1] فكان الاستعمار يدرك جيدا أن القبيلة هي العائق الأساسي أمام تحقيق أهدافه التوسعية ، بالإضافة إلى مشاهدته مدى تعاون وتماسك سكان القبيلة في الظروف الصعبة و من أجل تفكيك القبيلة تم إصدار العديد من القوانين العقارية نذكر منها القانون المشيخي في 22 أفريل 1863 م " sénatus – consulte " [2] الذي يعمل على تفكيك التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي للقبائل وذلك من خلال تحديد أراضي العرش ورسم حدودها وتقسيمها إلى دواوير (جمع دوار) [3] ، ثم يتم توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية بين سكان كل دوار فالهدف من كل هذا تفكيك ملكية العرش التي كانت تمثل لبنة المجتمع الريفي في وحدته وتماسكه ، وهكذا بدأت عملية تفتيت النظام القبلي للجزائريين تدريجيا ومما زاد من شقاء الجزائريين هو تشجيع ظاهرة الاستيطان على هذه الأراضي [4] وعلى إثر ذلك وجد المعمرون أنفسهم يملكون أخصب وأجود الأراضي الزراعية على حساب الجزائريين وهذا ما أدى إلى انهيار النظام القبلي ، وبالتالي القضاء على كل التحالفات التي كانت تحصل بين القبائل والتي كانت الغاية منها استمرار المقاومة[5].

إن التفكيك الذي حصل في المجتمع الريفي على إثر قانون سيناتوس كونسيلت كانت أهدافه القضاء على حركات المقاومة التي كان يقوم بها سكان الريف ، فبهذا القانون التعسفي

---

[1] - عده بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962 ، وزارة المجاهدين ، طخ ، الجزائر 2008 ، ج 02 ، ص 26–27

[2] - Mahfoud Kaddach:L Algérie Des Algériens De La Préhistoire A 1954 ,Achevé D Imprimer Sur Les Presses Enag ,Algerie2009 ,P649

[3] - يسمينه زمولي : الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن 19 (1870–1900) قسنطينة نموذجا،دار البصائر ، ط 01 الجزائر، 2007، ص 21.

[4] - محمد السويدي مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1984 ، ص 118 .

[5] - بن داهة : مرجع سابق ، ص 28.

عملت الإدارة الفرنسية على القضاء على كل علاقات التضامن والتكامل المعروفة عن المجتمع الريفي في الجزائر بالإضافة إلى إحداث تغيير في نمط ملكية الأرض وزراعتها.

فبتنفيذ القرار المشيخي 1863 م أنشئ 656 دوارا في المقاطعات الجزائرية الثلاثة وهران قسنطينة ، الجزائر و نذكر على سبيل المثال بعض القبائل التي تعرضت إلى التفكيك قبيلة عكرمة الغرابة التي قسمت إلى 16 فصيلة في حين كانت من قبل تتشكل من ثلاثة أقسام : القواليز، القرارية و قربوسة[1] ، كما نتج عن هذا القانون تفتيت أراضي العرش ففي مقاطعة الجزائر مثلا فقدت فيها منطقة القبائل 900 .170 هكتار من أراضيها أما إقليم وهران فقد تراجعت مساحة قبيلة بني عامر فيه من 120000 هكتار إلى 000 80 هكتار[2]

إن القرار المشيخي 1863 م يعتبر أخطر سلاح وجه لضرب البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وأداة وضعها المستعمر للنهب الأراضي [3]، فقد أدى تطبيق هذا القانون إلى إلغاء كيان القبيلة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي بالجزائر[4] ولم تتوقف الإدارة عند هذا الحد في تفكيك المجتمع الريفي بل واصلت عملها في سن القوانين .

ففي 20 ماي 1868 م فتح الباب أمام نظام البلديات الذي يضم فيها الإقليم العسكري القسم الأكبر من الدوار والقبائل التي لم يتم تفكيكها بعد تطبيق القرار المشيخي ، ومن خلال هذا القانون يتم تشكيل بلديات مختلطة من أجل تغيير النظام التقليدي للمجتمع الريفي الجزائري والهدف من ذلك هو جعل الجزائريين يخضعون بكل سهولة للنظام الاستعماري[5] .

كان الاستعمار الفرنسي يدرك جيدا بأن التضامن الاجتماعي الذي يتميز به السكان الجزائريون هو العائق الأساسي الذي يقف أمام تحقيق أهدافه التوسعية لهذا عمل جاهدا على

---

[1]- بن داهة:مرجع سابق، ص 30 .

[2] - نجاة دهنون : التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، مذكرة مكمل لنيل شهادة الماستر تخصص حديث و معاصر ، قسم العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2015 – 2016 ، ص47

[3] - بن داهة: نفس المرجع ، ص 33

[4] - ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت ، 2000 ، ص 29.

[5] - خرشي : مرجع سابق ، ص 231.

تفكيك هذا المجتمع ، بداية من القضاء على البنية الاجتماعية في المدينة وصولا إلى الريف من خلال سن مجموعة من القوانين التعسفية .

❖ قانون الجنسية و الأحوال الشخصية 1865

فبعد تعيين ماكماهون حاكما على الجزائر في سبتمبر 1864 خلفا لبيليسي و في دورة المجلس العام في 1864 قرر الإمبراطور نابليون الثالث القيام برحلة طويلة إلى الجزائر للمرة الثانية بتاريخ 03 ماي 1865[1] و إنطلاقا من ملاحظاته خلال تلك الرحلة رأى إلى ضرورة إعادة النظر في السياسة لتعامل مع الفرد الجزائري .

و بعد عودته كتب رسالة مطولة في 20 جوان 1865 وجهها إلى الحاكم العام في الجزائر يقول فيها : إن الجزائر مملكة عربية و في نفس الوقت مستوطنة أروبية و معسكر فرنسي

و بخصوص الفرد الجزائري إن العرب فرنسيون ما دامت الجزائر أرض فرنسية ....و سيظلون يسيرون بمقتضى قانونهم المدني.... و العرب الذين يرغبون في الإستفادة من القانون المدني الفرنسي و الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية لهم ذلك بطلب منهم دون شروط مسبقة مع تخليهم عن قانون الأحوال الشخصية[2] .

و فعلا تأكد ذلك من خلال إصدار القانون المشيخي الصادر في 14 جويلية 1865 و يعتبر هذا القانون الجزائريين رعايا فرنسيين

*** محتوى قانون الجنسية :**

يتكون قانون المواطنة و التجنيس هذا من 05 مواد قليلة العدد كثيرة الخطر و هي كالآتي :

المادة الاولى :

- الأهلي المسلم فرنسي ، و لكنه سيظل خاضعا لأحكام الشريعة الإسلامية .
- يمكن أن يسمح له بالخدمة بالجيش البري و البحري .

---

[1] – توفيق صالحي ، الإقتصاد الفلاحي بمنطقة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838–1962، مجلة الأفاق الفكرية ، جامعة 20 أوت ، سكيكدة ، العدد 09 ، أكتوبر 2018 ، ص 98 .

[2]– نادية طرشون ، سياسة نابليون الثالث ، مجلة الدراسات و الأبحاث ، جامعة الدكتور يحي فارس ، بمدية ، 26 مارس 2017 ، ص 06

– كما يمكن أن يدعى إلى ممارسة وظائف ، و أشغال مدينة الجزائر .

– و يمكن بناء على طلب منه أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية ، و في هذه الحالة سيخضع للقانون الفرنسي .

المادة الثانية :

– الأهالي الاسرائيلي فرنسي و لكنه سيضل خاضعا للقانون الخاص الذي يحكمه .

– يمكن أن يسمح له بالخدمة بالجيش البري و البحري

– ممارسة وظائف و أشغال مدينة الجزائر .

– تمتع بحقوق المواطنة الفرنسية .

المادة الثالثة :

يمكن للأجنبي الذي يثبت ثلاث سنوات إقامة في الجزائر أن يستفيد من جميع حقوق المواطن الفرنسي

المادة الرابعة :

يمكن الحصول على المواطنة الفرنسية إلا بعد بلوغ 21 سنة كاملة .

المادة الخامسة :

– شروط قبول و ترقية الأهالي الإسرائليين في الخدمة بالجيش البري و البحري .

– الوظائف و الأشغال التي يتولاها الأهالي المسلمون و الإسرائليون تكون بالجزائر[1] .

❖ **محاولات تنصير المجتمع الجزائري**

لما رأت فرنسا مدى تأثير الرموز والمرجعيات العلمية والدينية على المجتمع الجزائري عملت على تغيبهم من خلال إنهاء أدوارهم فأصبحوا مجرد صور لا حراك لهم في العهد الفرنسي سواء كانوا قضاة أو مفتيين أو مدرسين ، أما من بقي منهم إما هاجروا وإما انتهت خدمتهم بتقدم السن ، كما أن الاستيلاء على الأوقاف ومراقبة الزوايا والحروب الدائمة والهجرة لم

[1] – بن نوري ريمة ، سياسة نابليون الثالث في الجزائر 1852–1870 مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ ، تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر ، 2019 ، ص 39–40 .

تترك في الجزائر علماء يمكن الاعتماد عليهم في تسير الحياة الاجتماعية للسكان الجزائريين[1] (فبهجرة معظم العلماء والفقهاء وتركهم لوظائفهم تشتت شمل التلاميذ الذين كانوا يدرسون على أيديهم واضطروا إلى السعي وراء طلب العلم خارج الجزائر [2]) فأصبح المجتمع يعيش في فراغ فلا فتوى بمعنى الكلمة ولكن أراء منقولة من كتب فقهية أخنى عليها الزمن ولم يعد عقل العلماء عندئذ قادرة على هضم ما جاء فيها كما أنه لا استقلال في الرأي ولا اجتهاد[3] . إن تغيب هذه الرموز هو دفع الجزائريين للتيه بدون أي مرجعية دينية أو سياسية تجمع وترشد وتوحد.

أما الطرق الصوفية فقد كان لها نصيبها من السياسة الفرنسية كذلك نظرا لما كانت تقوم به من دور في تناسق المجتمع الجزائري من خلال تكفلها بالحالات الاجتماعية للسكان اليتامى والأرامل الفقراء ، والدعوة للمقاومة باسم الجهاد في سبيل الله والدفاع عن الوطن ، لذلك عملت السلطات الفرنسية على محاولة تهميش هذه الفئة الاجتماعية وتشويه صورتها وظهر ذلك بداية من سنة 1871 م عندما رأت أن هؤلاء الطرقيين أصبحوا يحلون محل زعماء العشائر نتيجة لضعف هؤلاء من جراء تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت عليهم ، ومن أجل إنهاء هذا الدور عمل الفرنسيون على استمالة بعض الطرقين بمنحهم لقب شيخ الإسلام الذي كانوا قد قضوا عليه في البدايات الأولى للاحتلال وكان هدفهم من إعادة بعث هذا اللقب هو جلب هؤلاء الطرقيين لخدمة مصالحهم فيصبحون محل اعتراف من قبل السكان فوافق العديد من شيوخ الزوايا التيجانية على هذا المنصب[4] . وعلى إثر ذلك تكون الإدارة الفرنسية حققت ما كانت تسعى إليه. ولم تكتف الإدارة الفرنسية بمحاولة استمالة هؤلاء الطرقيين بمنحهم لقب شيخ الإسلام بل تعدى ذلك إلى تشجيع الزواج بين بعض المرابطين

[1]- سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 1 ، ص 370.

[2]– يحي بوعزيز : السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830– 1954 م، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1995، ص 160 .

[3] - سعد الله، الحركة الوطنية : ج 1 ، مرجع سابق ، ص 370

[4] - أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي 1830– 1954 ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت ، 1998 ، ج 4 ، ص 309 – 310 .

والفرنسيات فتزوج أحمد التيجاني من فرنسية اسمها أوريلي وكانت الغاية من ذلك تغيب دور هؤلاء الطرقين وجعلهم مشتتين يعملون تحت أنظار الفرنسيين [1].

لقد جاء في معاهدة الاستسلام التي وقعها الجنرال دي بورمون قائد الحملة الفرنسية على الجزائر مع الداي حسين في 5 جويلية 1830 م باحترام الدين الإسلامي ومؤسساته غير أن ذلك لم يكن إلا مجرد حبر على الورق فمباشرة بعد الاحتلال تم خرق هذه المعاهدة فهدمت المؤسسات الدينية وحولت إلى كنائس بالإضافة إلى تغييب العلماء والمرجعيات الدينية والغاية من كل ذلك هو محو الشخصية الجزائرية الإسلامية .

وعلى إثر ذلك ظهرت محاولة تنصير المجتمع و جذب العنصر الجزائري المسلم إلى النصرانية بهدف إخراجه عن واقعه الاجتماعي الأصيل المتشبع بالقيم الإسلامية[2] ومن أجل ذلك استخدمت العديد من الوسائل للنفاذ إلى الوسط الاجتماعي كالأعمال الخيرية والتعليم والعلاج بالإضافة إلى استغلالهم للكوارث الطبيعية التي كانت تصيب الجزائريين لخدمة أغراضهم التنصيرية[3] ، كما نالت المرأة الجزائرية اهتمام من قبل المنصريين لأنها في نظرهم هي من تسير الحياة الاجتماعية والوصول إليها هو وصول إلى الأسرة بكاملها[4] ، لهذا ركز الكاردينال لافيجري[5] على تأسيس فرقة خاصة بالتبشير وسط العنصر النسوي سماها فرقة الأخوات البيض 2 سبتمبر 1869 م وكانت غايته من ذلك كما كان يقول بأن عند المسلمين

---

[1]- اسعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 4 ، مرجع سابق ، ص 311.

[2] - سعيدي مزيان : النشاط التبشيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867- 1892 م، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط 1 ، الجزائر ، 2009 ، ص 335.

[3]- علي محمد الطاهر : التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904 دراسة تاريخية تحليلية ، منشورات دحلب ، الجزائر 2009 ، ص 227.

[4] - خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، دحلب، 1977 ، ص 129.

[5] - هو شارل أندري مارسيل لافيجري ولد في 31 أكتوبر 1825 م بمدينة وير قرب بايون على سفوح جبال البريني ، كان توجهه ديني منذ صباه التحق بمعهد الدعاية التبشيرية سانت لويس دو قوزاني، ثم المدرسة الإكليركية الصغرى للدراسات الأسقفية بلاروسور. أنظر: مزيان ، مرجع سابق ، ص 31 -33.

لا توجد سوى المرأة التي يمكن أن تجابه المرأة وتوصل إليها تعاليم المسيحية وأنوارها الحضارية[1]

إن الهدف الذي كان يسعي من ورائه المبشر ون من خلال محاولاتهم لتنصير المجتمع الجزائري هو إحداث درجة من التحول عند الجزائريين ، وجعلهم قابلين للاستجابة لنداء المسيحية ... وهذا التحول الذي يسعون إليه يتمثل في نبذ اللغة العربية والدين الإسلامي ، وتعويضه باللغة الفرنسية والديانة المسيحية ، إن تنصير بعض الجزائريين وأعدادهم قليلة لم تكن بقناعة ولكن تحت تأثير الظروف المعيشية المزرية والأوضاع الصحية المتدهورة.

❖ **ظهور طبقات اجتماعية جديدة .**

بعد انهيار النظام الاجتماعي التقليدي للمجتمع الجزائري ظهر تحول على مستوى تركيبته الاجتماعية سواء كان ذلك في الريف أو المدينة ، وهذا التغيير ما هو إلا نتيجة الدخول في الاقتصاد الرأسمالي على يد المعمرين سواء في القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي والتجاري.

أ- طبقات المجتمع الجزائري الريفي :

انعكس تفتيت نظام الملكية العقارية في الريف الجزائري وتوزيع الأراضي على المعمرين على تكوين الفئات المشكلة للمجتمع الريفي ، وذلك بإعادة تشكيل طبقات تختلف في منطلقها وأساليبها عن الفئات التي كانت قبل مجيء العنصر الأوروبي واستيطانه الجزائر وهي:

- الفئة الثرية الكبرى :

تتألف من كبار الملاك العقاريين الذين يملكون أكثر من 100 هكتار ، وشكلت هذه الطبقة جزءا من الطبقة المسيطرة الأوروبية من وجهة النظر الاقتصادية فقط ، وليس من وجهة النظر السياسية ، فهي مبعدة عن السلطة السياسية ، بحكم الواقع الاستعماري ، وتضم أغلبية العائلات المتنفذة المتحالفة مع الرأسمالية الاستعمارية .

1

- الفئة الثرية المتوسطة:

كان لهذه الفئة دور سياسي ثانوي فهي خاضعة خضوعا تاما للسلطة الفرنسية ، و ل اتتمتع بالامتيازات المادية كالفئة العقارية الكبرى بل تعتمد على إمكانياتها المادية في استغلال أراضيها الزراعية من يد عاملة وشراء البذور وغيرها ، كما تضم فئة من المثقفين الجزائريين[1].

- الفئة الثرية الصغرى:

تمثل فئة الملاكين الصغار الذين يمتلكون ملكيات صغيرة لا تتجاوز حدودها خمس هكتارات وبما أن حجم مساحتها كان محدود ، فإن شغل مالكها الأساسي ، كان لا يتجاوز حد التفكير في توفير المتطلبات الضرورية للعيش ، ولتحقيق ذلك كان فكر أصحاب هذه الفئة محصورا في تطوير الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب وبعض الأشجار المثمرة ، ونظرا لتقلبات الطقس وارتفاع تكلفة النشاط الزراعي وارتفاع نسبة الفوائد على القروض كل هذه الظروف أدت أحيانا إلى نزع ملكيات هذه الفئة ، ليجدوا أنفسهم عمال أجراء[2].

- الطبقة البروليتارية3 الزراعية

كانت فئات هذه الطبقة في الأصل من المالكين ، لكن تحولوا بعد عمليات المصادرة وانتشار النمط الرأسمالي الزراعي إلى خماسين ، لتظهر ملامح التغير على هذه الفئة سنة 1858 م إذ سعى الكولون المضاربون وسلطة الاحتلال على إقناع الخماسين بفكرة التخلي عن أراضيهم في إطار سياسة المصادرة وتقبل فكرة العمل لدى الكولون كيد عاملة زراعية .

إن هذه اليد عاملة تم تجنيدها في بداية الأمر كعمال يوميين ، أوكلت إليهم أعمال محدودة وعمال دائمين وعمال موسمين ، وكان عددهم محدود في بادئ الأمر ليتطور باستمرار.

---

[1]- عبد السلام فيلالي : هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية و الريفية ، مجلة التواصل ، ع 24 ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باجي مختار، عنابة / جوان 2009 ، ص 151.

[2] - إبراهيم مهديد: القطاع الوهراني ما بين 1850-1919 ، دار الأديب ، الجزائر 2006 ، ص 50

[3] - البروليتارية: هي طبقة التي من بين كل طبقات المجتمع – تعيش كليا من بيع قوة عملها فقط ، فهي لا تملك أي وسائل إنتاج ، ويتوقف وجودها ، على مدى حاجة المجتمع إلى عملها ، أي أنها رهينة فترات الازدهار وتقلبات المنافسة وهي بإيجاز الطبقة الكادحة .

ب- **طبقات المجتمع الحضري :**

تعرضت المدن الجزائرية إلى عمليات تحول خلال المرحلة الاستعمارية الأولى 1830 – 1870 ، ويظهر ذلك من خلال إقدام الألة العسكرية والإدارة الاستيطانية على إتلاف بنيتها الأساسية الحضارية ، وتحطيم مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية ومؤسساتها الإنتاجية والتجارية الموجودة فيها من صنائع ومهن وحرف تقليدية ، إضافة إلى التغيير الذي حصل على مستوى مرافق وأحياء هذه المدن الحضارية تماشيا مع مصالح المستوطنين ، وذلك بظهور مؤسسات إدارية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية دينية.

هذا الانقلاب في موازين القوى المحلية في المدن ، أثر على بنيتها الاجتماعية ، فظهرت في المدن طبقات اجتماعية جديدة مختلفة عن تلك التي وجدت قبلا ، وكانت كلها مرتبطة بالأنشطة الاقتصادية الجديدة التي نقلها المستوطنين الأوروبيين إلى الجزائر[1] وهي كالآتي :

- **البرجوازية الحضرية :**

في ظل الظروف التي عايشتها المدن الجزائرية استطاعت بعض العائلات من الفئات الاجتماعية الثرية فيها البقاء والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة ، رغم التدهور الذي أصاب اقتصادها ، وذلك باندماجها في الاقتصاد الاستعماري الجديد ، والسوق الإنتاجية الجديدة . مما مكنها أن تتحول إلى برجوازية تجارية وبصورة أخف كبرجوازية صناعية وصار معظم أفرادها يتقنون الأساليب التجارية الفرنسية ، وهو الأمر الذي مكنها من تعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية ، وأن تتطور لتشكل قسما مهما في البرجوازية الحضرية[2].

إضافة إلى هذه الفئة نجد شريحة الريفيون الأثرياء الذين اندفعوا اتجاه المدن و تبرجزوا معتمدين كذلك على موارد الريف ، الذي يمثل مصدر مهم للمواد الخام المحركة للصناعة في المدن ، مما سمح لهذه الشريحة كسب الأموال وتغيير نشاطهم الاقتصادي[3].

---

[1] - إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850 – 1919 ، دار الاديب ، الجزائر ، 2006 ، ص 57

[2] - إبراهيم مهديد، الارستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19 و الرأسمالية الاستعمارية ، ع 4 ، مجلة الانسانيات ، مقال بتاريخ 30 أفريل 1998 ، ص 9.

[3] - إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ، نفس المرجع ، ص 57

كما نجد فئة أخرى وهي فئة المثقفين المتشكلة أساسا من الموظفين المسلمين من أساتذة المدارس الاسلامية والمعلمين المسلمين والمترجمين والنواب والخواجات في البلديات المختلطة والمكاتب العربية ، استطاعت هذه الفئة لعب دور سياسي باحتلالها وظائف إدارية ومراكز نيابية على المستوى البلدي أو المجالس العام .

إضافة إلى فئة تكونت تكوينا فرنسيا وهم أصحاب المهن الحرة من أطباء وصيادلة ومحامين و الصحفيين ، وهؤلاء بدأت أعدادهم تتزايد ، كلما أدرك الحضر ضرورة إرسال أولادهم للدراسة باللغة الفرنسية .

إن طبقة الحضر في المدن الجزائرية متميزة عموما بطريقة عيشها وثقافتها وتشكل مجتمع صغير متفرنس نسبيا ومهتمة بالحياة الحضرية ، ومندمجة بدرجات متفاوتة في المجتمع الفرنسي في المدن ، واستطاعت بعض العائلات من هذه الفئة تحقيق نجاحات اجتماعية مكنتها من فرض نفسها بفضل ثروتها[1] .

– **الفئة الحضرية الوسطى** : إن إعادة هيكلة المجتمع الجزائري في المدينة من جديد أدى إلى نشأة فئة متوسطة جديدة تعمل بوسائل حديثة ساعدتها على الصمود ومواجهة المنافسة الفرنسية ويمكن تقسيم هذه الفئة إلى :

الموظفون الذين يشغلون وظائف حددتها السلطة الفرنسية للجزائريين في التعليم ، وفي المستشفيات ، وفي بعض الإدارات المترجمين ، وفي مصلحة الكتاب ، إضافة إلى وجود فئة أخرى هي فئة الملاكين الصغار الذين كانوا يحاولون الدفع من مستواهم المعيشي من خلال ممارسة بعض الأنشطة الصناعية والتجارية المحدودة ومثلتها فئة العاملون الصغار بالتجارة و الصناعة و المتوسطون منهم وأصحاب الحرف اليدوية وبعض المؤسسات الصغيرة.

هذه الفئة الثرية المتوسطة كان لها تأثير اقتصادي واجتماعي قبل الاحتلال ومن بقي من الأسر الغنية حاولت فرنسا استغلالها لصالحها ، كما فعلت مع أعيان الريف وذلك باستبدالها

[1]- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871– 1919 ، ج 2، تر مسعود حاج و آخرون ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر 2007 ، ص 350.

بفئة اجتماعية جديدة تتوسط الثقافة العربية الاسلامية والفرنسية ، وكانت قد ركزت على فئة الحضر من الحرفين والتجار والفرسان ورجال الدين ومن المثقفين ، وحتى من أهل الريف الذين أجبرتهم الظروف على مغادرة قراهم واختيار المدينة كمكان للاستقرار[1] .

– الطبقة البروليتارية الحضرية.

إن بروز مجتمع يمارس نشاط اقتصادي خارج نطاق الفلاحة ظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري ، هذه الظاهرة تطورت في أوائل القرن العشرين بعد أن انتشرت المراكز الاستيطانية وتوسعت المدن الكبرى التي كانت موجودة ، ومارس سكانها الأنشطة الصناعية ، هذه الأنشطة أدت إلى الحاجة الفرنسية إلى يد عاملة غير زراعية ورخيصة ، وبذلك تكونت فئة جديدة في المجتمع الجزائري وهي فئة عمال القطاع الصناعي[2].

لقد تزايد الطلب الفرنسي على فئة عمال القطاع الصناعي مع اشتداد حركة التصنيع ومناجم الفحم كانت من أولى القطاعات التي ضمت الكثير من الجزائريين .

وإلى جانب هؤلاء نجد فئة عمالية أخرى انتشرت في المدن وهي فئة الحرفين الذين جاءوا من أجل العمل في ورشات الأوروبيين التي أخذت طابع المؤسسات الصناعية كالنجارة و الحداد .

كما نجد فئة أخرى غير صناعية وهي عمال الموانئ أو الحمالين الذين يقتصر عملهم على شحن وتفريغ السفن التجارية بالاعتماد على الجهد العضلي ، وضمن هذه الفئة نجد العمال في قطاع البناء ، الذي تنامي مع تطبيق السياسية الاستيطانية في الجزائر ، وازداد تطورا مع التطور الاقتصادي لفائدة الأوروبيين ، إن هذه الطبقة البروليتارية الحضرية شكلت 67% من مجموع السكان بمختلف فئاتها، وتجمعت هذه الفئات في المساكن القصديرية على هامش المدن [3].

---

[1] - خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عمالة وهران 1870–1939 ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف عبد المجيد بن نعيمة ، قسم التاريخ و علم الآثار ، كلية العلوم الانسانية و الحضارة الاسلامية جامعة وهران ، 2011– 2012 ، ص 351.

[2] - عبد السلام فيلالي ، مرجع سابق ، ص 153.

[3] - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون...، ج 2 ، مرجع سابق ، ص 390.

❖ إستهداف المرأة الجزائرية

كان وضع المرأة الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي مختلق للغاية فحالة الكبت و الإهمال و الجهود التي تتخبط فيها جزء لا يتجرأ من الوضع الذي كان يسود البلاد ، فبعد دخول الفرنسيين إلى الجزائر و بعد المعارك هرب العديد من الأسر ، و لقد عانت النساء الجزائريات من هذا الجو الملئ بالبارود و رائحة الموت[1] .

و من مأساة المرأة خلال الأيام الأولى للاحتلال تركها لمقر استقرارها ، جيث و في هذا يذكر أحمد توفيق المدني شهادة حية إلى ما ألت إليه وضعية المرأة و التي كانت من سيادة المجتمع الراقي بالجزائر العاصمة[2] .

و من العراقيل التي وضعها القانون الفرنسي للمرأة الجزائرية أن الزوجة المسلمة المتوفى عنها زوجها لا حق لها من ميراث زوجها أو من الدولة إلا إذا كان زوجها قد عقد طبقا للقانون الفرنسي و قد تخلى عن أحواله الشخصية الإسلامية ، و قد كثرت شكاوى النساء الجزائريات خلال الاحتلال الذي رغم قادته لهم كانوا يرثون لحالهن و الكثير منهم زوجة مصطفى خوجة الخيل[3].

و في إطار سعيها للتوغل في المجتمع الجزائري و تخطط لضرب الأسرة و المجتمع استهدفت المرأة كطريقة لتنفيذ خططها ، و في هذا يعتقد أحميدة عميراوي بأن من الثغرات التي تسلل منها الاستعمار الفرنسي إلى المجتمع الجزائري هي واقع المرأة العلمي ، حيث اشغل عدم إهتمام المجتمع الجزائري بتعليمها و عدم السماح لها بممارسة المهن الحرة[4] .

قامت السلطات الفرنسية بالعديد من المشاريع لإستهداف المرأة الجزائرية و التي كانت في ظاهرها تعليمها و توعيتها ، و إنما كان هدفها الرئيسي إدماجي حيث أسس نحو 47 مدرسة

---

[1] – لامية كلاتمية ، المرأة الجزائرية و المقاومة الشعبية لالا فاطمة نسومر – نموذجا – مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014–2015 ص 09

[2]– أحمد توفيق المدني ، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار ، دار البصائر ، الجزائر ، ص 223 .

[3]– أبو قاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954 ، المجلة الثالثة ، ج 5 ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، 2005 ، ص 346–347 .

[4] – أحميدة عميراوي ، فواصل في الفكر و التاريخ ، دار البعث ، قسنطينة ، 2002 ، ص 100 .

خاصة في الجزائر العاصمة للبنات لإظهار دعمه ، هذه هي السياسة الفرنسية تجاه المرأة العربية[1] .

كما أظهرت الجمهورية الثانية نوع من الاهتمام بالمرأة من خلال فتح مدارس في إطار تعليم البنات ، فنجد مرسوم 1850 الذي نص على تأسيس المدارس العربية و الفرنسية للذكور و الاناث ، بموجبه تم فتح 04 مدارس خاصة بالإناث كل من الجزائر العاصمة و وهران و عنابة ثم حولت مدرسة الجزائر إلى معملا 1861 و كان يدرس فيها العربية و الفرنسية و أعمال الحياكة و النسيج و الخياطة ، و كانت الفتايات يرغبن في الحصول على مكافأة و مع ذلك بقي تعليمهن ضعيفا ، ثم اصدار قانون 02 ماي 1865 قصد تشجيع البنات على التعليم و إعطائهن الملابس و المكافآت لكن ضلت النسبة قليلة [2] .

كانت المرأة الجزائرية مركز اهتمام المبشرين و على رأسهم لافيجري[3] الذي أدرك بدوره مقام المرأة في الأسرة و المجتمع الجزائري و مدى تأثيرها بإعتبارها مدار الحياة الإجتماعية و الوصول إليها يعني حتما الوصول للأسرة كلها و لأجل ذلك قام بتأسيس فرقة خاصة بالعنصر النسوي ، حيث صرح " عند المسلمين لا توجد المسيحية و أنوارها الحضارية كما كان الأخير يوصي الأخوات البيض بضرورة إحداث علاقات حميمية مع الأسرة الجزائرية و التركيز على المرأة لكونها شخصية مؤثرة في المجتمع الجزائري[4]

[1] – نفس المرجع ، ص 100–101

[2] – عبدالقادر حلوش ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، دار الأمة ، الجزائر ، 2010 ، ص 50–51 .

[3]– لافيجري شارل مارسيال المان (1825– 1896) و لد في مدينة بايون بجنوب فرنسا تولى منصب رئاسة أسقفية الجزائر ، و أسس فرقة البيض أنظر خديجة بقطاش ، الحركة التنسيرية في الجزائر 1825 – 1871 ، مطبعة حلب ، الجزائر ، ص 131 .

[4]– حياة حسني ، الأساليب السياسية في الجزائر 1930–1914 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016–2017 ، ص 48–49.

الفصل الثاني

إنعكاسات السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري

الفصل الثاني : إنعكاسات السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري

❖ تدني المستوى المعيشي

إن سيطرت المعمرين على المجلس المالي في الجزائر مكنهم من توجيهه خدمة لمصالحهم وهذا على حساب الأهالي ، بالرغم من أن الأهالي يمثلون المساهم رقم واحد في الميزانية من خلال مختلف الضرائب التي يدفعونها ، ورغم المجاعات والأزمات والأوبئة التي أتت عليهم إلا أن الإدارة الاستيطانية لم تكترث ، بل ظلت تفرض عليهم ضرائب تفوق إمكانياتهم[1]. في الوقت الذي كانت تفرض فيه الضرائب على الجزائريين كانوا لا يستفيدون منها إلا قليلا وإذا كان الجزائريون يعانون من ضغط هذه الضرائب فإن المعمرين ، كانوا ينتفعون بها في تحسين شروط حياتهم ، فالجزء الأكبر من موارد الميزانية تذهب لفائدة المستوطنين وحدهم[2]. لقد أكدت جريدة المنتخب مدى استغلال الأهالي من خلال نشرها مقالا بعنوان فضيحة الجزائر جاء فيه : " لم تكن السنتيمات الإضافية (نوع من الضرائب) التي كان يدفعها الأهالي للخزينة للعناية فقط ، بل لدفع تكاليف المناطق الاستيطانية وكذا مناطق البنايات المعمارية ".

إن سياسية التهميش الاجتماعي التي مارسها النظام الاستيطاني على المجتمع الجزائري نتج عنها اختلال واضح في النسيج الاجتماعي بين الأوروبيين ، الذين هم يمثلون الطبقة الغنية الموازية لشرائح واسعة وفقيرة من الأهالي الجزائريين .

إذا كان المستعمر الفرنسي يرد أسباب فقر الجزائريين أساسا إلى افتقار أراضي فلاحية للجزائريين للمواد العضوية وانخفاض إنتاج الحبوب ب 20% ، أمام تضاعف عدد السكان الجزائريين ، فإن الواقع يثبت أن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرد عوامل منها استمرار الكولون في الاستيلاء على الأراضي الفلاحية الخصبة التي تزداد مساحاتها اتساعا عند المعمرين، بينما تزداد مساحاتها انكماشا عند الجزائريين[3].

---

[1] - عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق، ص 155.

[2] - نفس المرجع ، ص 155.

[3] - عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع...، ج 2 ، مرجع سابق ، ص 9-10.

❖ **الوضع الصحي**

يقاس المستوى المعيشي لأي دولة بالأحوال الصحية السائدة و لهذه الأخيرة دورا هاما و حاسم و أهمية بالغة لفهم الأوضاع الاجتماعية فقد عرفت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية العديد من الأمراض و الأوبئة التي سنذكرها لاحقا .

1- أهم الأمراض و الأوبئة :

عانت الجزائر خلال القرن التاسع عشر العديد من الأوبئة الفتاكة المختلفة كالتفيوس و الكوليرا و الملاريا و السل ، إلا أن أخطرهم وباء الطاعون و من أهم الأمراض المنتشرة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1830-1871) نذكر منها :

1- مرض السل : لقد كان داء السل غير معروف تقريبا في الجزائر عشية الاحتلال إلا أنه إنتشر عن طريق العمال الجزائريين الذين اشتغلوا في دعم الجهد الصناعي و وضعوا في ظروف غير صحية[1] و منذ ارتكاز الاستعمار الفرنسي في الجزائر انتشر انتشارا مروعا ، و في هذا يؤكد الدكتور جيولفي " عندما دخل الفرنسيون إلى الجزائر وجدوا البلاد خالية من مرض السل "[2] ، حيث ذكر الأستاذ الإختصاصي ليفي فالابنسي في محاضرة ألقاها عام 1946 أن عدد الجزائريين المصابين بداء السل يعادل خمس مرات عدد المصابين الأروبيين[3] .

2 – مرض الحمى (الملاريا) : تعرضت الجزائر لمختلف أنواع الحمى و أشهرها انتشارا هي حمى المستنقعات أو بما تعرف بالملاريا[4] التي سجلت انفجارا فظيعا بسبب التغيرات البيئية التي أحدثتها السلطات الاستعمارية في الأحياء السكانية منها منطقة متيجة[5] ، فكلما كان العام ممطرا كان محموما و منه كان هناك سنوات ممطرة سميت سنوات الحمى و

[1]- مصطفى الخياطي ، الأوبئة و المجاعات في الجزائر ، ت ، حضرية يوسفي ، منشورات ANEP ، الرويبة ، 2013 ، ص 95

[2] – نفس المرجع ، ص 95 .

[3] – يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري الحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954 ، دار البصائر ، ط ح 2009 ، ص 12 .

[4] – صليحة علامة ، الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي 1830-1962 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2017 ، ص 21 .

[5] – مصطفى الخياطي ، مرجع سابق ، ص 12 .

خلالها تبلغ الملاريا ذروتها خلال سنوات متتالية 1839 ، 1840 ، 1852 ، 1853 ، 1860 .[1]

3 – مرض الجدري : قدم إلى الجزائر عن طريق المهاجرين و الذين حملوا معهم هذا المرض[2] ، عم الجدري مدينة الجزائر سنة 1832 و مس العرب و اليهود بشكل خاص[3] حيث كان يفتك بالسكان كل أربعة سنوات متسببا في عدد كبير من الوفايات ، و من أهم الفترات التي ظهر بشكل حاد سنة 1840 و أصاب 2000 شخص في قسنطينة وحدها[4] فكان وباء تلك السنة السبب المباشر في إطلاق السلطات حملة التطعيم ، بالإضافة إلى أمراض أخرى كزهري و غيرها .....

*** الأوبئة**

وباء التيفوس : يرجع تاريخ أول وصف موثق التيفوس في الجزائر إلى بداية الاستعمار الفرنسي ، حيث تحدث HASPEL عام 1842 " ظهور حمى أستقربوطية عفنة في العمليات العسكرية في كل من تلمسان و وهران تشير أعراضها إلى التيفوس " و في عام 1861 تم تسجيل حالات من التيفوس لأول مرة من قبل " اليوناريوماريت " الذي حدده 24 حالة في مختلف القبائل .

لما كانت بداية هذا الوباء في بجاية في عام 1862 و قسنطينة 1863 أما في الجزائر سنة 1868 و التي سجل فيها 150 حالة و من جهة أخرى أحصت قسنطينة 1694 إصابة ، و في وهران قضى على 2027 من الأهالي داخل المستودعات و التي سجلت 293 حالة وفاة فكان المجموع 2743 وفاة بالتيفوس[5] .

[1] – مصطفى الخياطي ، مرجع سابق ، ص 101 .

[2]– يحيى بوعزيز ، مرجع سابق ، ص 29 .

[3] – مصطفى الخياطي ، مرجع سابق ، ص 76

[4] – نفسه ص 77 .

[5]– نفسه ، ص 110– 112 .

وباء الكوليرا :

ظهر وباء الكوليرا اول مرة في الجزائر في سبتمبر 1834 بالمرسى الكبير ، و قد جلب من اسبانيا و جبل طارق و غيها من قبل المهاجرين و التي سجلت الحالة الأولى في المستشفى العسكري سنة 1834 الذي جلبه الجيش الفرنسي و نشره ، و قد سجلت أبرز هذه الأوبئة في عام 1834 ، 1835 ، 1837 ، 1839 ، 1846 ،1855 ، 1859 ، 1865 ، 1866 .[1]

إنتشر الوباء بداية الأمر بضواحي العاصمة ، شرشال ، بوفاريك ، مليانة ، تنس ، المدية ثم انتشر في المقاطعات المتبقية ، وفي هذا يقول الدكتور بارتران أنه خلال الفترة المحددة (1849-1851) راح ضحية هذا الوباء 370392 شخص ، حيث نجد في مقاطعة قسنطينة 2230 وفاة و منطقة وهران كان الوباء أشد خطوة 6836 وفاة أما مقاطعة الجزائر سجلت ما بين 3766 و 3853 وفاة[2] .

ثم عاد وباء الكوليرا ما بين سنوات 1855 إلى 1860 و الذي جاء من مرسيليا و حل بوهران و الجزائر ، و خلف وفيات بين أوساط الأهالي و المدنيين و العسكريين و في هذا يقول كازناف العمدة السابق لمدينة بسكرة " كان العرب يسقطون كالذباب " و الذي خلف 8621 وفاة[3] .

وباء الطاعون :

ضرب الطاعون سنة 1832 المدن الكبرى و استهدف الأطفال بالخصوص مسببا العمى للكثير منهم كما أنه ظهر بقسنطينة في عام 1835 و خلف 1500 ضحية في ظرف ثلاثة أيام حيث أصبح ينتشر في البلاد حيث تعرضت مليانة سنة 1853 للطاعون حيث ظهرت البثور و الجمرة الخبيثة[4] .

---

[1] – مصطفى الخياطي ، مرجع سابق ، ص 156 .

[2] – نفس المرجع ، ص 156 – 165 .

[3] – مصطفى الخياطي ، الطب و الأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ، ط خ ، منشورات ANEP ، الرويبة ، 2014 ، ص 169 .

[4] – مصطفى الخياطي ، الأوبئة و المجاعات في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 61 .

و نتيجة هذه الأمراض التي ظهرت إبان الحقبة الاستعمارية التي حصدت الكثير من الأرواح ، حيث حسب كمال كاتب في كتابه الأروبيون و الأهالي أنه أكثر من 500 ألف من سكان الجزائر راحوا ضحية الكوارث التي حلت بالبلاد بشهادة جميع المؤرخين في تلك الفترة[1] و نجد السلطات الفرنسية لم تبدي أي مبادرة تجاه الأهالي لحمايتهم من تلك الأمراض عندما كانت الجزائر تفقد أكثر من ثلث سكانها ، حيث يقول الألماني شيمبر دران أن الطب في الجزائر يكاد يكون غير معروف فلا يوجد في المدينة سوى طبيب عربي واحد و هو صيدلي في الوقت نفسه و يصفه بالجهل و الكسل .

و بحسب قوله لم يكن بالجزائر طب كما هو في الحاضر و كانت الادارة الفرنسية تقوم بجلب الأطباء من مختلف الدول الأروبية لمعالجة المستوطنون الأروبيون ، لذلك كانت نتائج هذه الأوبئة جد ثقيلة خلفت عشرات الآلاف من القتلى مما أحدثت تلك الكوارث أزمة ديمغرافية رهيبة حيث قدر في سنة 1871 ب 400 ألف شخص[2] .

المجاعة :

كانت المجاعات التي شهدتها الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي هو الأسوء في تاريخ الجزائر من حيث حجمها و عدد ضحاياها[3] حيث ساعدتها عوامل طبيعية كثيرة كالجفاف و اجتياح الجراد من أخطر الكوارث التي تهدد حياة الإنسان مما أدى إلى إتلاف العديد من المحاصيل الزراعية ، حيث هم برفع و غلاء المواد الغذائية و تفشي ظاهرة المجاعة و من بين أهم أسباب المجاعة نذكر :

– السياسة الاستيطانية التي انتهجتها السلطات الفرنسية و التي تقوم على الإستلاء على أراضي الجزائريين و طردهم و منحها للمستوطنين .

[1] – كاتب كمال ، الأروبيون و الأهالي و اليهود في الجزائر ، تمثيل دقائق السكان ، تر ، رمضان زيدي ، دار المعرفة للنشر ، الجزائر ، 2011 ، ص 39

[2] – أبو العيد دود ، الجزائر في مؤلفات الرحال الألمان (1830– 1855) ، مج 1 ، دار الأمة للنشر و التوزيع ، الجزائر 2009 ، ص 15 .

[3] – مصطفى الخياطي ، مرجع سابق ، ص 12 .

– توالي سنوات القحط و الجفاف أدى إلى وقوع الكارثة و لم تنجوا قطعان المواشي بسبب المياه المسمومة و انعدام الكلأ عبر المساحات .

– الأزمة الإقتصادية التي كانت تعيشها فرنسا و نقلتها إلى الجزائر (أزمة القمح)[1]

– حدثت مجاعة 1838 عرفت بإسم عام المطر التراب الأحمر حلت بعد الاحتلال الفرنسي لقسنطينة سنة 1837 نتيجة للدمار الذي أحدثه الجيش و أعمال النهب و السرقة ، كما شهدت الحبوب زيادات هائلة فوصل كيل القمح إلى 100 فرنك في المدينة و 80 و 40 فرنك المناطق الريفية ، و كذلك مجاعة 1847 و التي ضربت قسنطينة و دامت ثلاث سنوات متتالية سببها الجراد و ارتفاع الحبوب[2] .

– و حدثت مجاعة كبرى أو عام الشر في 1867 – 1868 و في هذا يقول عبد الحميد زوز في كتابه نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر " ما هي إلا مجاعة سوداء لم نر في الزمان السالف أقبح و أفضح منها " ، حيث خلفت عن ما يقل عن 800.000 شخص .

إدعى المستوطنون أن سبب هذه الكارثة هو جهل الأهالي بالفلاحة و التخزين ، لذلك كثر المتسولون في الشوارع و أصبحوا خطرا على المعمرين فقامت السلطات الفرنسية بحشرهم في ملاجئ كبيرة بمليانة و شلف و غليزان من أجل أن تفنيهم الأمراض و الأوبئة التي تنتشر بينهم .

و قد وصف الدكتور فرانشي ما شهده بمدينة الأصنام " مجموعات الأهالي و قد أنهكم الجوع تبحث في القمامة و تنافس الكلاب فيها " .

حيث أصبح حال المجتمع الجزائري بعد تفشي هذه الظاهرة يقتاتون مما لا يباح و إقبال الجياع على أكل العشب و القطط و الحيوانات الميتة حيث كانت تبحث النساء و الأطفال و الرجال متناثرة هنا و هناك[3] .

---

[1] – عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادية و الاجتماعية من 1830 – 1962 ، ط 1 ، تر ، جوزيف عبد الله ، دار الحداثة للنشر ، بيروت ، 1983 ، ص 77 .

[2] – مصطفى الخياطي ، الأوبئة و المجاعات في الجزائر ....، مرجع سابق ، ص 218–219 .

[3] – نفس المرجع ، ص 219 – 220 – 221 .

و قد بقيت مأساة البؤساء حيث تم حشد مئات الآلاف خاصة في الأصنام و غليزان حيث بلغ تعدادهم 540000 شخص .

نظرا لهذه الظروف أثرت سلبا على النمو الديمغرافي كما استغلت هذه الظروف الاجتماعية من أجل تنصير الضحايا حيث أسس لافيجري في عام 1867 " دار العربية للأيتام " [1] .

فإلتجأ العديد من الأهالي الذين أنهكم الجوع التوسل و الوقوف لفترة أطول في الطوابير لانتظار حصتهم من الصدقات التي توزعها البلديات ، بينما البعض منهم يبحثون عن الفضلات في صناديق القمامة التي يرميها التجار و أصبح الجوع يهدد الأهالي الذين لم يعودوا يحصلون على ما يسد الرمق[2] .

❖ الهجرة

إن ظاهرة الهجرة التي عرفتها الجزائر بداية من عام 1830 م ارتبطت بالوضع العام الذي أصبحت تعيشه الجزائر من جراء السياسة الاستعمارية التي كانت تعمل على طمس معالم المجتمع الجزائري ومقوماته الشخصية ، مما أدى إلى حدوث العديد من التحولات داخل المجتمع .

أسباب الهجرة :

لقد تعددت الأسباب و الدوافع التي ساهمت في تنامي ظاهرة الهجرة أوساط الجزائريين سواء كانت أسباب دينية أو اقتصادية منذ بداية الاحتلال و خاصة و أن هذا المجتمع أصبح يعيش تحت سيطرة أجنبي لا يعرف الرحمة ولا الشفقة ، ومن بين أهم هذه الأسباب نذكر : السياسة الاستيطانية التي تعتبر من الأسباب الأولى التي ساهمت في هجرة الجزائريين البلدهم ويظهر ذلك إثر عمليات مصادرة الأراضي قصد التملك وكسب شرعية البقاء فيها[3] من خلال توطين العناصر الأوروبية بها بموجب إصدارها لجملة من القوانين تسمح لهم

[1]– مجلة الافاق الفكرية ..... ، مرجع سابق 108 .

[2]– مصطفى الخياطي ، مرجع سابق ، ص 227 .

[3] -نادية طرشون وآخرون : الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ، دار هومة ، طخ ، الجزائر 2007 ، ص 153–154

بحق الكسب والتملك[1] فيظهر لنا من خلال إتباع فرنسا لهذه السياسة إدراكها لأهمية الأرض بالنسبة للجزائري فهي تمثل له عرضه لذلك ركزوا عليها ، فكانت معظم التقارير تحث وتشجع ظاهرة الاستيطان في الجزائر على سبيل المثال ما قاله ألكسي دوطوكفيل : " لقد قلت إن ما يثير أكثر الأهالي ويخيفهم عن حق هو أن يرونا نأخذ أراضيهم و نفلحها خاصة عندما يظهر الفلاح وراء الجندي فسوف يفهمون أن الأمر لا يتعلق فقط بغزوهم بل بتجريدهم من أملاكهم أيضا[2]" .

لقد قرر الكثير من الجزائريين الهجرة إلى خارج البلاد نحو البلدان العربية الإسلامية فخروج الجزائريون من أراضيهم وترك بلادهم كان هروبا من التدنيس و العيش تحت سلطة الكافر[3] كما ساهم صدور قانون 1846 م الذي نص على أن عدم زراعة الأرض هو سبب كافي لانتزاعها من مالكها ووضعها تحت تصرف الإدارة الفرنسية في هجرة الآلاف من السكان إلى المشرق العربي[4].

إن الاستيلاء على المؤسسات الدينية و الثقافية وهدم البعض منها بموجب قرار 08 سبتمبر 1830 م ساهم في هجرة العديد من العائلات و الأشخاص الذين كانوا يعملون في هذه المؤسسات خاصة وأن أملاك هذه المؤسسات الوقفية كانت مخصصة لأغراض دينية كالحج و التعليم و نظرا لما حل بها هاجر العلماء و الطلبة[5] ، كما تعرضت بعض المؤسسات إلى الهدم أو التغيير، فحولت بعض المساجد إلى كنائس ومخازن ومستشفيات[6] فمثلا تم تحويل جامع القصبة إلى كنيسة والتي أصبحت تسمى كنيسة الصليب المقدس ، وكذلك جامع علي

---

[1] - – يحي بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائر 1830–1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2007 ، ص 31.

[2] - ألكسى دو طو كفيل : نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان ، تح إبراهيم صحراوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 63–64.

[3] - كمال فيلالي : الهجرة القبائلية إلى بلاد الشام على إثر ثورات المقاومة وأثرها الثقافي والحضاري ، الهجرة الجزائرية و النفي وآثارها على الصعيد الثقافي واللغوي سلسلة المطبوعات للملتقيات السنوية ، الجزائر ، 2010 ، ص 14

[4] - طرشون ، مرجع سابق ، ص 157 .

[5] - صلاح العقاد : المغرب العربي الكبير في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر تونس المغرب الأقصى ، مكتبة الأنجلومصرية ، ط 6 مزيدة و منقحة ، مصر، 1993 ، ص 132 .

[6] - سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، مرجع سابق ، ج 1، ص 66 .

بتشين حول إلى كنيسة أطلق عليها اسم كنيسة سيدة النصر هذا ما جعل الجزائريين الذين كانوا يعيشون معززين يشعرون بالذل و المهانة أمام الفرنسيين و اليهود [1].

أما العلماء ورجال الطرق الصوفية فقد كان لهم دور كبير في تشجيع الهجرة من خلال الفتاوى الدينية التي كانت تدعوا إلى وجوب الهجرة من دار غلب عليها الكفر والطغيان والشرك إلى دار تعم بالأمن والسلام بالإضافة إلى إصدارهم فتوى تقول بأن هلا يجوز لهم مخالطة (الكفار) وأن كل من يقيم تحت ذمتهم تعتبر صلاته باطلة وصيامه ولا يجوز له الحج ولا حتى الجهاد [2].

تعتبر الضرائب من بين الإجراءات القمعية ذات الطابع الاقتصادي التي ساهمت في خروج العديد من الجزائريين من أراضيهم لأنها أثقلت كاهلهم وزادت من شقائهم و بؤسهم[3] فلم يعد باستطاعتهم الدفع لأنها كانت فوق مقدرتهم[4] .

كذلك كانت سياسة الإبادة والتشريد والنفي من بين العوامل التي أدت إلى خروج الجزائريين من بلادهم بحيث قامت السلطات الفرنسية بتهجير الأعيان والقادة السياسيين بحجة أنهم تأمروا ضد الفرنسيين أو انضموا إلى المقاومة ومن هؤلاء الذين قامت الإدارة الفرنسية بتهجيرهم نذكر على سبيل المثال: " الباي مصطفي بومرزاق "، "المفتي محمد بن العنابي[5] " و " مصطفى الكبابطي[6] " ، بالإضافة إلى تدهور مستويات معيشتهم خاصة بعد فقدان

---

[1] - طرشون: مرجع سابق ، ص 172 .

[2] - محمد أمطاط : الجزائريون في المغرب مابين 1830-1962 م ، مساهمة في تاريخ المغرب العربي الكبير ، تح ، محمد كنبيب ، ط 1، دار أبي رقراق ، د.ب ، 2008 ، ص 42 .

[3] - بلاح بشير ، لونيسي رابح ، عبدوس عبد الحميد ، سفير لخضر: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1989 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 ، ج 1 ، ص 257 .

[4] - طرشون : مرجع سابق ، ص 167

[5] - هو محمد بن محمود بن حسين ، و لقب شهرته ابن العنابي ولد سنة 1189 هـ -1775 م، برع في علوم الدين والدنيا تولى منصب الإفتاء الحنفي ، اتسمت مواقفه بمعارضة السلطات الفرنسية ونعتها بعدم الوفاء بالاتفاق الموقع في 05 جويلية 1830 م وهذا ما سبب له النفي . أنظر بلاح : مرجع سابق ، ص 200 -201

[6] - من مواليد 1189 هـ بالجزائر العاصمة ، تلقى تعليمه على يد الشيخ علي بن عبد القادر ، وأنهى دراسته حوالي سنة 1227 هـ ، ثم تولى وظيفة التدريس ، وفي سنة 1243 هـ / 1827 م عينه الداي حسين باشا في منصب القضاء المالكي ، ونتيجة لمواقفه المعارضة للسياسة الفرنسية أدى بالجنرال بيجو إلى نفيه سنة 1843 إلى الإسكندرية ، توفي سنة

أراضيهم التي تعتبر مصدر الدخل الرئيسي لمعيشتهم مما أدى إلى انتشار البطالة والجوع والفقر والمرض[1]

مراحل الهجرة واتجاهات المهاجرين الجزائريين

عرفت الجزائر هجرة داخلية وخارجية قبل الاحتلال الفرنسي ، ولكن زادت حدتها أكثر مع الغزو الفرنسي .

أ–الهجرة الداخلية : عرفت الجزائر هذا النوع من الهجرة خلال المجاعة التي حصلت في سنتي 1867 – 1868 ، حيث زحف العديد من الجزائريين الذين تضرروا من هذه المجاعة نحو منطقة القبائل[2] ، " بحثا عن لقمة العيش وبعض الدفء والعلاج إن أمكن ذلك[3] " لأن تلك المناطق لم يصلها الاستعمار آنذاك فقاموا بتقديم يد المساعدة لهم [4]

ب – الهجرة الخارجية : وهي التي كان لها تأثير كبير على المجتمع الجزائري ، و شملت مرحلتين من الفترة الممتدة من 1830– 1871 .

المرحلة الأول من 1830 م –1847 م : و في هذه المرحلة كانت الهجرة قليلة نحو المشرق بحيث كانت في أغلبها نحو المغرب الأقصى وتونس فقد لجأت إلى تونس العديد من العائلات الجزائرية واستقرت هناك خاصة بعد سقوط عنابة في أيدي المحتل ، وكانت حركة الهجرة تزداد وتتسع أمام فشل كل مقاومة كانت تظهر[5] ، وذلك هروبا من التعسف والاضطهاد[6] كما اتجه العديد من الجزائريين إلى المدن المغربية كتطوان و فاس و وجدة ففي

1277 هـ .أنظر: عبد الكريم بوصفصاف و آخرون ، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2002 ، ج 2 ، ص 121 – 122.

[1] - – بلاح : مرجع سابق ، ص 319 .

[2] - الأشرف مصطفى : الجزائر الأمة و المجتمع ، تحقيق حنيفي بن عيسى ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007 ، ص 15.

[3] - صاري الجيلالي: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830 – 1962 ، ترجمة قندوز عباد فوزية ، دار غرناطة ، تخ ، الجزائر ، 2010 ، ص 21

[4] - الأشرف: نفس المرجع ، ص 16.

[5] - طرشون : مرجع سابق ، 259 .

[6] - عمار هلال : الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847 – 1918 ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 25.

سنة 1830 وفد إلى تطوان العديد من المهاجرين وكانوا يتشكلون في أغلبهم من التجار والحرفيين وبعض الأعيان الذين تضرروا من السياسة الاستعمارية[1].

أما مدينة فاس فعرفت هجرة أعداد كثيرة إليها خلال فترة 1830-1842 وكان أغلب المهاجرين من تلمسان و وهران و معسكر ، حيث لقوا ترحيبة واسعة من سكان المدينة الذين اقتسموا معهم كل ما يمتلكونه ، كما تعرض الأغنياء خلال هذه الفترة إلى مصادرة أملاكهم فأصابهم الفقر، على اثر ذلك قرروا الخروج من المنطقة[2] و مما يدل على أن الهجرة كانت كثيفة في هذه المرحلة هو إعلان الجنرال الفرنسي بيجو عن سياسة الأرض المحروقة التي تضرر منها الجزائريين كثيرا[3] . إن الهجرة الجزائرية نحو البلدان العربية كانت بشكل مستمر نظرا للظروف القاسية التي كان يعيشها الجزائريون من جراء القوانين التعسفية التي كانت تطبق عليهم ، وخاصة مصادرة أرضيهم التي كانت تمثل أساس معيشتهم.

أما المرحلة الثانية من 1847 م – 1870 م: وقد تميزت هذه الفترة بهجرات جماعية كالهجرة نحو دمشق بقيادة " أحمد الطيب بن سالم "خليفة "الأمير عبد القادر"، بسبب الظروف الصعبة التي أحاطت بالمقاومة من كل النواحي وكذلك عدم تمكن " الطيب بن سالم "من وجود حليف له في فك العزلة عن حركة المقاومة التي كان يقودها ، وفي ظل تلك الظروف كان " الشيخ المهدي السكلاوي " مقدم الطريقة الرحمانية يعد للهجرة ، فالتحق به عدد كبير من سكان المنطقة حيث بلغ عدد المهاجرون قرابة 560 شخص بين رجال ونساء و أطفال[4] ، و من العائلات التي كان لها مكانة كبيرة في الجزائر مثل عائلة الشيخ الصالح السمعوني[5] . و في الفترة الممتدة بين 1854 م- 1856 م خرج " الأمير عبد القادر وأعيان دولته وأنصاره في اتجاهات مختلفة إلى المغرب وتونس و مصر والشام والحجاز ، فاستقر

---

[1] - أمطاط: مرجع سابق ، ص 44 -45

[2] - أمطاط: مرجع سابق ، ص 39

[3] - محمد يعيش : الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930 – 1962 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2013 ، ص 76 .

[4] - طرشون ، مرجع سابق ، ص 198

[5] - هو الصالح بن أحمد بن موسى بن أبي القاسم المشهور بعائلة السمعوني هاجر إلى دمشق وعمل كمدرس في المسجد الأموي . أنظر : سهيل الخالدي، دور الجزائريين في حركة التحرر العربي في المشرق العربي 1847- 1947 ، دار هومة ، الجزائر 2013 ، ص 53 .

الأمير بدمشق[1] ففي عام 1854 م رحلت أعداد هائلة من العائلات الزواوية القبائلية إلى سوريا ثم التحقت في عام 1864 م 200 عائلة زواوية[2] ، هذه الهجرة كانت هروبا من التعسف الاستعماري القائم على الظلم والاضطهاد ، ولكن في نفس الوقت هي إفراغ المجتمع من عناصره الفاعلة لو أن كل الجزائريين في تلك الفترة قرروا الهجرة لما وجد أحد يحارب عن هذه الأرض .

أثار الهجرة على المجتمع الجزائري .

إن الهجرة الجزائرية أثناء فترة الاحتلال كان لها أثار وخيمة على المجتمع الجزائري بحيث أدت إلى حدوث الكثير من التغيرات في العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

بمجرد دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر بدأت الحياة الاجتماعية تسير نحو التدهور من جراء السياسة الاستعمارية التي اتخذت في حقهم ، فبهجرة الجزائريين أو التهجير العمدي الذي تعرضوا له بدأ يتراجع عدد السكان نظرا لخروج[3] عدد كبير من الأفراد والعائلات ففي الغرب خرج من وهران وتلمسان ومعسكر مستغانم و مازونة عائلات كثيرة متجهين إلى المغرب والبعض الآخر إلى المشرق ، وعلى سبيل المثال أيضا أنه في عام 1846 م تم خروج 2000 عائلة من بلاد القبائل متجهة نحو سوريا ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء المهاجرين من الفئات الاجتماعية التي كان لها الأثر الكبير في سير البلاد نظرا لما كانت تقدمه من أدوار مختلفة ، فكان من بينهم الأثرياء ورجال الأعمال والتجار والملاك وغيرهم الذين قد تركوا ورائهم كل ممتلكاتهم [4] .

وفي هذا الصدد يشير الأستاذ بوضرساية بوعزة بأن مدينة الجزائر لوحدها فقدت ثلثي سكانها الذين كانوا يتكونون من التجار الذين فرضت عليهم الهجرة [5]. فيتضح لنا من خلال هجرة هذه الفئات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع أن الجزائر تضررت كثيرا لأنه بفقدان هذه الفئات تختفي معهم الأدوار التي كانوا يقومون بها . ولم يتوقف تأثير ظاهرة الهجرة على

---

[1] - هلال: مرجع سابق، ص 20

[2] - بلاح: مرجع سابق ، ص 320

[3] - بوضرساية : مرجع سابق ، ص 109

[4] - هلال: مرجع سابق ، ص 17- 20.

[5] - بوضرساية: مرجع سابق ، ص 109-110.

إفراغ المجتمع من عناصره القيادية والفاعلة وإنما تعدى ذلك إلى جوانب سيسيولوجية أخرى. فقد وجدت الأسر المهاجرة أو المهجرة على السواء نفسها في وسط اجتماعي مختلف تماما عن الوسط التقليدي الذي اعتادت العيش فيه سواء في جوانبه الثقافية أو الاجتماعية بحيث أصبح كل فرد من العائلة يميل أكثر إلى أسلوب الحياة الفردية عكس الحياة الريفية المعروف بالتضامن والتكافل المرتبطة بخدمة الأرض[1] كما تأثرت البنية الفلاحية الجزائرية بحركة الهجرة خاصة و أن الاقتصاد الجزائري كان يقوم على الزراعة والرعي و كذلك المبادلات التجارية بين السكان فبخروجهم من بيئاتهم توقف الإنتاج الفلاحي مما أدى إلى إهمال الزراعة وتوقفت الصناعات والحرف [2] وهذا ما يؤدي إلى تغيير تغيير نمط المعيشة وانتشار الفاقة والحاجة داخل المجتمع ، وفي ظل تلك الظروف وفد إلى الجزائر العديد من الأوربيين الذين أخذوا الأراضي الزراعية واستغلوها لصالحهم واستوطنوا في البعض منها بحيث وصل على سبيل المثال عدد الايطاليين في سنة 1856 م إلى 9472 نسمة وبترك الجزائريين لبعض مناصب شغلهم استولى المالطيون عليها فاشتغلوا في المقاهي والمطاعم[3] بالإضافة إلى تضرر قطاع الماشية من عملية الهجرة والتهجير نظرا لتقلص المساحات الرعوية وكذلك الغياب الاهتمام به . كذلك من أثار الهجرة على المجتمع أنها ساهمت في انتقال ملكيات واسعة من الأراضي الخصبة في نواحي سيدي بلعباس ، والسهول الساحلية في وهران و أرزيو من الجزائريين إلى المعمرين فالفراغ الذي حصل من جراء تلك الهجرات جرى تعويضه بسهولة من طرف المعمرين[4] .

كما أثرت الهجرة الجماعية والفردية للعلماء والفقهاء بإفراغ مدينة الجزائر من العديد من الكفاءات العلمية والدينية التي كان لها دورة ريادية في تسيير الحياة من خلال تأديتها للعديد

---

[1] - محمد شمبازي : المحتشدات في الجزائر عملية تهجير قصريه لغايات عسكرية ، الهجرة الحراك والمعالم الحضرية في الجزائر أعمال الملتقى العلمي الأول ، مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة عمارة مخابر العلوم الإنسانية ، الجزائر ،2011 ، ص 177.

[2] - الطاهر عمري : تأثر بنية المجتمع الجزائري بالتهجير والهجرة مع بداية الاحتلال ، الهجرة الحراك والنفي وأثارها على الصعيد الثقافي و اللغوي ، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الهجرة ، الجزائر 2010 ، ص 35.

[3] - بن داهة عدة ، مرجع سابق ، ص 37-39.

[4] - يعيش محمد : الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى و دورها في الحركة الوكنية و ثورة أول نوفمبر 1930 ، 1962 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2013 ، ص 41.

من الخدمات الاجتماعية من تعليم وإفتاء[1] ، أما فيما يخص هجرة الفقهاء فإن الجزائريين سيجدون أنفسهم ضائعين أمام العديد من القضايا الدينية التي تحتاج إلى فتوى خاصة وأنهم أصبحوا يعيشون مع أشخاص مختلفين في الدين والعادات و التقاليد ، وبحاجة ماسة لمن يفصل في الخصومات التي كانت تحدث بينهم.

وفي هذا الصدد يشير الأستاذ أبو القاسم سعد الله أن مدينة الجزائر في ظرف قصير لا يتجاوز 17 سنة فقدت عدد لا يستهان به من أعيانها السياسيين والعسكريين والنخب الثقافية العلمية واستمر هذا الوضع طيلة القرن 19 حتى أن البلاد كادت تفرغ منهم [2] .

إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الإيجابي الذي نتج عن حركة الهجرة الخارجية على المجتمع الجزائري فقد تحسنت ظروف معيشة المهاجرين الجزائريين وعائلاتهم في البلدان التي اتجهوا إليها لأن غالبيتهم كانوا يمارسون الخياطة ، والحياكة والنجارة والحداد و حتى تجارة الأغنام فمنحت لهم مناصب شغل وأعطيت لهم قطع من الأراضي استغلوها في الزراعة خاصة و أن نشاطهم في ممارسة التجارة ساهم في تخفيف الضغط الاجتماعي الذي كان يعيشه السكان الجزائريين بالإضافة إلا أن هذا النشاط التجاري ساهم في توطيد العلاقة بين المغرب والجزائر وفي المحافظة على الروابط الاجتماعية مع البلد الأصليه) .

أما فيما يخص هجرة النخب الجزائرية فقد كان لهم تأثير ثقافي وحضاري في البلدان التي هاجروا إليها ففي عام 1861 م قدر عدد المهاجرين من الأصول القبائلية في مدينة دمشق ب 95 رجلا حيث مارس البعض منهم التدريس مثل الشيخ الطاهر الجزائري ابن الشيخ صالح بن أحمد السمعوني الوغليسي والذي عين مدرسا في دمشق 1875 م وتخرج على يده العديد من العلماء الأجلاء سواء كانوا شاميون أو مغاربة نذكر بعض منهم الشيخ محمد المبارك والشيخ سليم البخاري[3]

---

[1] - بلاح : مرجع سابق ، ص 333 .

[2] - أبو القاسم سعد الله : هجرة بعض الأعيان الجزائريين (1830-1848) ، أعمال الملتقى الوطني الأول حول الهجرة إبان مرحلة الاحتلال 1830 – 1962 ، يومي 30-31 أكتوبر 2006 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص 29.

[3] - – فيلالي: مرجع سابق ، ص 16 – 20 .

ومن بين الأسر التي كان لها دور كبير في الحركة العلمية والثقافية بالجزائر طيلة القرن التاسع عشر الأسرة المشرفية أو المشارفة التي سكنت بسهل غريس بمعسكر ، إلا أن هذه الأسرة لم تبق في الجزائر نظرا لما ألحق بها من جراء التواجد الاستعماري الفرنسي بالجزائر فاضطرت إلى الهجرة باتجاه المغرب الأقصى لكونه دار إسلام فلقوا ترحيبة من سكان المنطقة وخاصة سلطان المغرب الأقصى في تلك الفترة عبد الرحمن بن هشام وهناك تحسنت أوضاعهم المعيشية من جراء المساعدات المالية التي قدمت لهم علاوة على ذلك إعفائهم من دفع الضرائب ، وعملت السلطة المغربية على دمجهم في المجتمع المغربي من خلال الاستفادة من خبراتهم العلمية والعملية فمنحت لهم مناصب في قطاع التدريس فتم تعين أبو حامد المشرفي في سلك التدريس ومحمد بن محمد المشرفي في سلك القضاء و الإفتاء فكان لهذه الأسرة بحق دور في تنشيط الحياة العلمية والثقافية في المغرب الأقصى وتم إعادة الاعتبار لهم فأصبحوا يحضون بنفس المكانة التي كانوا يتمتعون بها في مدينة معسكر [1]

وقد كان لحركة الهجرة دور في انخراط بعض الجزائريين في الجيش التونسي وفي الحياة السياسية التونسية ومن ثم اتجهوا يناضلون بجانب إخوانهم التونسيين ضد الاحتلال الفرنسي[2] علاوة على مساهمة بعض المهاجرين الذين سكنوا في دمشق في تمول حركة المقاومة بالسلاح والتي أطلق عليها المستعمر الفرنسي بالبندقيات الدمشقية[3]

فالهجرة إلى سوريا ساهمت في ازدياد الوعي السياسي فأصبح لهم منبرة هناك يعبرون فيه عن انشغالاتهم وعن كل ما يجري في أراضيهم من جراء الاستعمار الفرنسي وسياسته القمعية[4]

[1] - فارس كعوان : هجرة الأسرة المشرقية إلى المغرب الأقصى في عهد الاحتلال و إسهاماتها الثقافية ، الهجرة الحراك والنفي وأثارها على الصعيد الثقافي و اللغوي ، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الهجرة ، الجزائر 2010 ، ص 216 – 219.

[2] - طرشون: مرجع سابق ، ص 264 – 265

[3] - فيلالي: مرجع سابق ، ص 18

[4] - نصر الدين بوزيان : الهجرة الجزائرية لسوريا في القرن 19 وأثرها السياسي و الإعلامي ، الهجرة الحراك والنفي وأثارها على الصعيد الثقافي و اللغوي ، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الهجرة ، الجزائر ، 2010 ، ص 262 .

على إثر هذه الظاهرة الاجتماعية حدثت العديد من التغيرات على الواقع الاجتماعي والثقافي وحتى الاقتصادي للجزائريين ولكن في تلك الفترة تعتبر الهجرة الحل الأمثل لخلاص الجزائريين من الظروف الاجتماعية المزرية و القاسية وتحسينا للمستوى المعيشي على الرغم من أنها كانت تشكل منعطفا سلبيا في النسق الاجتماعي وعلاقاته الاجتماعية من خلال مساهمتها في اختلال التوازن السكاني الجزائري لصالح المستوطنون الأوربيون.

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسلط الضوء على الواقع الاجتماعي للجزائريين من البدايات الأولى للاحتلال إلى غاية 1900 م مبرزين أهم التحولات الاجتماعية التي حدثت نتيجة لتداعيات السياسة الاستعمارية التي مست جميع الجوانب الاجتماعية بداية من البنية الاجتماعية التي عملت على تفكيكها من خلال سن مختلف القوانيين التعسفية.

خاتمـــــــــة

خاتمة

بعد معاينتنا للتحولات الاجتماعية التي شهدتها الجزائر في فترة البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

– إن الأوضاع الاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني على الرغم من التدهور الذي عرفته إلا أن السكان ظلوا متمسكين بالوحدة في ظل وجود قوة روحية قوية مثلها الدين الإسلامي وكذا روح القبيلة التي ميزت الأرياف وذلك راجع لعوامل تكوينه وتركيبته المشتركة التي يغلب عليها الطابع الإسلامي ، غير أن هذا ما فتئ أن زال بزوال أحد مركباته ودخول عناصر جديدة تختلف عنه في عدة نقاط سواء ما تعلق بالدين واللغة والثقافة مما أحدث اختلالا في توازن البنية الاجتماعية.

– في الوقت الذي بدأت الشعوب والأمم تأخذ بعوامل النهوض كانت الأمة الجزائرية سائرة نحو تحول معاكس للواقع نتيجة لسيادة فكرة الاستعمار القوي للضعيف فكان الجزائري أول المستهدفين في عمق تفكيره ووحدته .

– لقد كان من أولى انعكاسات السياسة الاستعمارية على المجتمع تفكيك روابطه الاجتماعية وبنياته القبلية التي أحدثت تحولا في العلاقات الاجتماعية بين السكان مما أدى إلى غياب روح الجماعة وبروز الروح الفردية والتي كانت تهدف إليها حقيقة الإدارة الفرنسية من أجل القضاء على كل مظاهر التعاون التي تميز السكان.

– أصبح الأوروبيون بعد الاحتلال وفتح أبواب الهجرة والاستيطان يشكلون نسيجا اجتماعية جديدة سعوا من خلاله إلى فرض عقيدتهم وثقافتهم المختلفة واحتلالهم للأرض بالقوة غير أن هذا لم يكسبهم الشرعية لاحتلال العقول الجزائرية التي بقيت صامدة رغم قوة التيار المسيحي المغري بعروضه الظاهرة و القاتل بأفكاره المدمرة لكل ما هو إسلامي خالص.

– رغم محاولات فرنسا استمالة بعض الجزائريين وتهجير بعضهم الأخر أو إجبارهم على الهجرة، إلا أنها لم تفلح في تثبيت أهدافها لأن الجزائري الذي رأي بالأمس سلب معالمه وأراضيه لن ولا يقبل أن تقوده الآلة الاستعمارية نحو الانسلاخ عن مجتمعه وثقافته.

– إن تغييب المرجعيات العلمية والدينية المؤثرة في المجتمع الجزائري و كذلك محاولات فرنسا تغييب الدين الإسلامي من خلال عملها على تنصير السكان واستغلالها للأوضاع المزرية التي كان يعيشها السكان لم يساعدها في تثبيت وجودها على أرض الجزائر، لأن الدين الإسلامي كان دائما الحامي والواقي لهذا المجتمع.

– ساهمت مجموعة من العوامل في إحداث هزات عنيفة على الوضع الثقافي في الجزائر فكان على رأسها الاستعمار الفرنسي الذي أحدث بلبلة في مختلف جوانبها فكان إفراغ المجتمع من عناصره القيادية أولى مراحلها التغلغل في أوساطه وإحكام قبضته عليه إلا أن توفر العامل الديني أعطي دافعا قويا للصمود في وجه الاحتلال .

– إن المتعلم الجزائري في فترة الاحتلال رغم تشديد وتضييق الخناق عليه في كل ما من شأنه أن يساهم في نشر الوعي بين السكان إلا أنه لم يعر للاستعمار أي أهمية وذلك من خلال الانطلاق في تدوين أفكاره انطلاقا من واقعه بعيدا عن الفكر التقليدي الذي كرس لفكرة سرد الأحداث التاريخية، وذلك بالتطرق لمواضيع جديدة من حيث الطرح نتيجة لما كان يشهده العصر من تغير سواء عربيا أو أوربيا.

– نظرا لما لحق بالمؤسسات التعليمية من جراء الاحتلال والذي كان له انعكاسات في تراجع عدد العلماء في الجزائر إما بسبب النفي أو الهجرة أو حتى الانزواء وطلب العافية، إلا أن هناك من كان له نظرة مناهضة للواقع وذلك باتخاذ على عاتقه إعادة الاعتبار للمؤسسات التعليمية الإسلامية والوقوف في وجه الاحتلال وذلك بفتح مؤسسات جديدة.

أصبح

– بعد أن كان التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي يغلب عليه الطابع الديني بعده تعليما عربيا وفرنسيا مختلفان شكلا ومضمونا.

– على الرغم من أن التعليم العربي الإسلامي اقتصر في أغلب الأحيان على تحفيظ القرآن وتعليم اللغة العربية، إلا أنه تمكن من حفظ الهوية العربية الإسلامية والصمود في وجه الثقافة والحضارة الفرنسية ونوايها في مسخ الهوية الجزائرية.

– كان الدين الإسلامي صمام الأمان للتمسك بالأرض والثقافة الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي ومنطلقا للتجديد ورفض الواقع، فكانت مساهمة النخبة أو الفئة المثقفة من العلماء الجزائر في زرع بذور اليقظة و النهوض في أوساط المجتمع الجزائري، التي قادها شيخ النهضة عبد القادر المجاوي وآخرين.

– إن المتعلم في الجزائر رغم الجو المحيط به وبالسكان الذين أصبحوا تحت تأثير البدع والخرافات التي كرستها بعض الطرقية، إلا أنه ظل يسعى للتغيير وحافظ على مكانته وقوته في التأثير متخذا من مجالس العلم منطلق لنشر أفكاره التجديدية ومحاربة التعصب والتزمت بالأرائه و الأفكاره.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ – الكتب :

– إبن سحنون الراشدي أحمد ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تح و تق ، المهدي بو عبدلي ، ط1 ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع المحمدية ، الجزائر ، 2013 .

– أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، لبنان ، 1992 ، ج 1 .

– أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 2005 ، ج 2 .

– أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي 1830 – 1954 ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت ، 1998 ، ج 4 .

– أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 7 ، الجزائر ، 1988 .

– أبو القاسم سعد الله ، مجتمع قسنطينة في كتاب منشور المدية للفكون القرن 17 ، الحياة الاقتصادية للولايات العربية و مصادر وثائقها في العهد العثماني ، ج 1 ، زغوان ، 1986.

– الأشرف مصطفى : الجزائر الأمة و المجتمع ، تحقيق حنيفي بن عيسى ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007

– الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة و المجتمع ، تر، حنيفي بن عيسى ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007 .

– الخالدي سهيل ، دور الجزائريين في حركة التحرر العربي في المشرق العربي 1847–1947 ، دار هومة ، الجزائر 2013 .

– الخياطي مصطفى : الطب و الأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ، ط خ ، منشورات ANEP ، الرويبة ، 2014 .

– الخياطي مصطفى: الأوبئة و المجاعات في الجزائر ، ت ، حضرية يوسفي ، منشورات ANEP ، الرويبة ، 2013 .

– السويدي محمد : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 .

- العقاد صلاح : المغرب العربي الكبير في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر تونس المغرب الأقصى ، مكتبة الأنجلومصرية ، ط 6 مزيدة و منقحة ، مصر، 1993 .
- ألكسى دو طو كفيل : نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان ، تح إبراهيم صحراوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .
- المدني أحمد توفيق: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار ، دار البصائر ، الجزائر .
- أمطاط محمد : الجزائريون في المغرب مابين 1830-1962 م ، مساهمة في تاريخ المغرب العربي الكبير ، تح ، محمد كنبيب ، ط 1، دار أبي رقراق ، د.ب ، 2008 .
- بقطاش خديجة : الحركة التنسيرية في الجزائر 1825 - 1871 ، مطبعة حلب ، الجزائر.
- بقطاش خديجة: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 - 1871 ، دحلب ، 1977 .
- بلاح بشير ، لونيسي رابح ، عبدوس عبد الحميد ، سفير لخضر: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1989 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 ، ج 1
- بن داهة عده: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 - 1962 ، وزارة المجاهدين ، طخ ، الجزائر 2008 ، ج 02 .
- بن نوري ريمة ، سياسة نابليون الثالث في الجزائر 1852-1870 مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ ، تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر ، 2019 .
- بوضرساية بوعزة : سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1930 -1830 وانعكاساتها على المغرب العربى ، دار الحكمة الجزائر ، 2010 .
- بوعزيز يحي : السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830 - 1954 م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 .
- بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري الحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954 ، دار البصائر ، ط ح 2009 .
- بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائر 1830-1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2007 .
- حلوش عبدالقادر: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، دار الأمة ، الجزائر ، 2010 .

– حليمي عبد القادر ، مدينة الجزائر نشأتها و تطورها قبل 1830 ، ط1 ، الطبعة العربية للفكر الاسلامي ، دت .

– حمدان بن عثمان خوجة : المرآة ، ترجمة ، محمد العربي الزبيري ، منشورات ANEP، الجزائر ، 2005

– خرشي جمال:الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830 – 1962 ، تر ، عبد السلام عزيزي ، دار القصبة ، الجزائر ، 2009 .

– دود أبو العيد : الجزائر في مؤلفات الرحال الألمان (1830– 1855) ، مج 1 ، دار الأمة للنشر و التوزيع ، الجزائر 2009 .

– زمولي يسمينه : الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن 19 (1870–1900) قسنطينة نموذجا ، دار البصائر ، ط 01 الجزائر ، 2007 .

– سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1500–1830 م، عالم المعرفة، طخ، الجزائر 2011، ج 1.

– سعيدوني ناصر الدين : الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية ، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت ، 2000 .

– سعيدوني نصر الدين: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، ط 2، الجزائر 2013 .

– سعيدي مزيان : النشاط التبشيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867 – 1892 م ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط 1 ، الجزائر ، 2009 .

– سيمون بفاير ، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ، تر ، أبو العيد دود ، دار هومة الجزائر ، 2009 .

– شارل روبير أجرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871 – 1919 ، ج 2 ، تر مسعود حاج و آخرون ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر 2007 .

– شوفاليه كورين ، الثلاثون سنة لقيام مدينة الجزائر (1510–1540) ، تر ، جمال حمانة ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2007 .

– صاري الجيلالي: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830 – 1962 ، ترجمة قندوز عباد فوزية ، دار غرناطة ، تخ ، الجزائر ، 2010 .

– طرشون نادية وآخرون : الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ، دار هومة ، طخ ، الجزائر 2007 .
– عباد صالح ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830 ، دار هومة ، ط 2 ، الجزائر 2007 .
– عدي الهواري : الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادية و الاجتماعية من 1830 – 1962 ، ط 1 ، تر ، جوزيف عبد الله ، دار الحداثة للنشر ، بيروت ، 1983 .
– علي محمد الطاهر : التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904 دراسة تاريخية تحليلية ، منشورات دحلب ، الجزائر 2009 .
– عميراوي أحميدة: فواصل في الفكر و التاريخ ، دار البعث ، قسنطينة ، 2002 .
– غطاس عائشة : الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 – 1830 مقاربة اجتماعية و اقتصادية ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2007 ، ص 254.
– غطاس عائشة ، الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700– 1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2007 .
– فيلالي كمال : الهجرة القبائلية إلى بلاد الشام على إثر ثورات المقاومة وأثرها الثقافي والحضاري ، الهجرة الجزائرية و النفي وآثارها على الصعيد الثقافي واللغوي سلسلة المطبوعات للملتقيات السنوية ، الجزائر ، 2010 .
– كاتب كمال : الأروبيون و الأهالي و اليهود في الجزائر ، تمثيل دقائق السكان ، تر ، رمضان زيدي ، دار المعرفة للنشر ، الجزائر ، 2011 .
– محمد العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، الحركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، د ت .
– مهديد إبراهيم: القطاع الوهراني ما بين 1850–1919 ، دار الأديب ، الجزائر 2006
– مهساس أحمد : الحقائق الاستعمارية و المقاومة ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007
– نصرالدين سعيدوني : عالم القرن التاسع عشر ، عصر الأمير عبد القادر ، البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012 .

– نصرالدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792 – 1830 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط 2 ، الجزائر 1985

– هلال عمار: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847 – 1918 ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 .

– وليام شالر : مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824 ترجمة اسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1982 .

– ويليام سبنسر ، الجزائر في عهد رياس الجزائر ، عبد القادر زبادية ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007 .

– يعيش محمد : الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى و دورها في الحركة الوكنية و ثورة أول نوفمبر 1930 ، 1962 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2013

ب – مذكرات و أطروحات

– بختاوي خديجة : التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عمالة وهران 1870–1939 ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف عبد المجيد بن نعيمة ، قسم التاريخ و علم الآثار ، كلية العلوم الانسانية و الحضارة الاسلامية جامعة وهران ، 2011 – 2012 .

– بوحجر عثمان: الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519–1830 مقاربة اجتماعية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة ، 2014–2015 .

– حسني حياة : الأساليب السياسية في الجزائر 1914–1930 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016–2017 .

– دهنون نجاة : التشريعات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، مذكرة مكمل لنيل شهادة الماستر تخصص حديث و معاصر ، قسم العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015 –2016 .

– شويتام أرزقي ، المحتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني (1519–1830) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2005–2006 .

– صحراوي فتيحة : الجزائر في عهد الداي حسين 1818 – 1830 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2010–2011 .

– علامة صليحة: الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي 1830–1962 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2017 .

– كلاتمية لامية : المرأة الجزائرية و المقاومة الشعبية لالا فاطمة نسومر – نموذجا – مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014–2015 .

– مجهول :أخبار قسنطينة و حكامها ، تح ، رياض بولحبال ، مذكرة لنيل شيادة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2009–2010 .

– مساوي قشاعي فلة: الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وفي أوائل الاحتلال (1518 – 1871) أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2003–2004 .

ج – المجلات

– أبو قاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954 ، المجلة الثالثة ، ج 5 ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، 2005 .

– تيته ليلى : تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، الجزائر ، ع 17 ، 2014 .

– صالحي توفيق : الإقتصاد الفلاحي بمنطقة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838–1962، مجلة الأفاق الفكرية ، جامعة 20 أوت ، سكيكدة ، العدد 09 ، أكتوبر 2018 .

– طرشون نادية ، سياسة نابليون الثالث ، مجلة الدراسات و الأبحاث ، جامعة الدكتور يحي فارس ، بمدية ، 26 مارس 2017 .

– غطاس عائشة : أوضاع الجزائر المعاشية والصحية أواخر العهد العثماني المجاعات الأوبئة (1787–1830)، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، ع 17 و 18 ، منشورات التميمي للبحث العلمي و المعلومات ، 1998 ، تونس .

– فيلالي عبد السلام: هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية و الريفية ، مجلة التواصل ، ع 24 ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باجي مختار، عنابة ، جوان 2009 .

– مهديد إبراهيم: الارستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19 و الرأسمالية الاستعمارية ، ع 4 ، مجلة الانسانيات ، مقال بتاريخ 30 أفريل 1998 .

د – الملتقيات

– أبو القاسم سعد الله : هجرة بعض الأعيان الجزائريين (1830–1848) ، أعمال الملتقى الوطني الأول حول الهجرة إبان مرحلة الاحتلال 1830 – 1962 ، يومي 30–31 أكتوبر 2006 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 .

– بوزيان نصر الدين : الهجرة الجزائرية لسوريا في القرن 19 وأثرها السياسي و الإعلامي ، الهجرة الحراك والنفي وأثارها على الصعيد الثقافي و اللغوي ، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الهجرة ، الجزائر ، 2010 .

– شمبازي محمد: المحتشدات في الجزائر عملية تهجير قصريه لغايات عسكرية ، الهجرة الحراك والمعالم الحضرية في الجزائر أعمال الملتقى العلمي الأول ، مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة عمارة مخابر العلوم الإنسانية ، الجزائر ،2011 .

– عمري الطاهر: تأثر بنية المجتمع الجزائري بالتهجير والهجرة مع بداية الاحتلال ، الهجرة الحراك والنفي وأثارها على الصعيد الثقافي و اللغوي ، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الهجرة ، الجزائر 2010 .

– كعوان فارس : هجرة الأسرة المشرقية إلى المغرب الأقصى في عهد الاحتلال و إسهاماتها الثقافية ، الهجرة الحراك والنفي وأثارها على الصعيد الثقافي و اللغوي ، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الهجرة ، الجزائر 2010 ، ص 216 – 219.

الفهـــرس

الفهـــرس

المقدمة :.....01
الفصل التمهيدي : الأوضاع الاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني.....05
السكان 05
عدد السكان 05
التركيبة السكانية 05
الوضع المعيشي والصحي 10
الوضع المعيشي.....10
الوضع الصحي.....12
التعليم في الجزائر أواخر العهد العثماني 15
الأدوار الاجتماعية للمرأة.....16
الفصل الأول : السياسة الفرنسية في الجزائر 18
تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.....22
قانون الجنسية و الأحوال الشخصية 1865.....22
محاولات تنصير المجتمع الجزائري 24
ظهور طبقات اجتماعية جديدة 26
طبقات المجتمع الجزائري الريفي.....26
طبقات المجتمع الحضري.....28
إستهداف المرأة الجزائرية.....31
الفصل الثاني : إنعكاسات السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري 34

تدني المستوى المعيشي 34
الوضع الصحي..... 35
أهم الأمراض و الأوبئة..... 35
الهجرة..... 40
أسباب الهجرة :..... 40
مراحل الهجرة واتجاهات المهاجرين الجزائريين..... 43
أثار الهجرة على المجتمع الجزائري 45
خاتمة 50
قائمة المراجع..... 53
الفهـرس 61